



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الثالث من عام 2020م

تمهيد

كان التنبؤ بأسواق النفط لعام 2020م تحديًا بالغ الصعوبة؛ إذ تكرر استخدام كلمتي “غير مسبوق” و “غير مؤكد” تقريبًا في كل خبر يتعلق بالطاقة في الأشهر الست المنصرمة. وقد جعلت حالة عدم اليقين المتزايدة مهمة التنبؤ الصعبة بالأصل أشد صعوبة، كما قام العديد من المشاركين في السوق بإجراء تنبؤات متباينة ومتغيرة باستمرار، الأمر الذي كان مربكًا للجميع.

ناقشنا في إطار إصدارنا لتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) لهذا الربع السنوي كيفية تفسير نتائج نموذج التنبؤ بالتفصيل. إذ أدت إمكانية حدوث سيناريوهات مختلفة -فضلاً عن الافتراضات اللاحقة التي أدخلت في النموذج- إلى تغيير نتائجها بدرجة كبيرة وبطرق اختبرت حدود فترة الثقة، وإذا أخذنا كل هذه المعطيات في الحسبان، يصبح حل هذه القضية المحورية أمرًا بالغ الصعوبة والتعقيد.

والجدير بالذكر هنا أن تصميم وبناء نموذجنا في الأصل تم في وقت أقل تقلبًا، بنفس النسق الذي كانت عليه جميع النماذج المستخدمة للتنبؤ في الوقت الحالي. فيما كانت صدمات العرض والطلب في أسواق النفط في عام 2020م واستجاباتها غير مسبوقة، لدرجة أن جميع نماذجنا الرياضية والإحصائية كانت تكافح من أجل مواكبتها. بينما كانت التعديلات التي أدخلت على نموذجنا لمراعاة الظروف الحالية مستفيضة، بل إنها شرعت في اختبار حدود كيفية تشغيلها. وقد كانت أسعار النفط السلبية -كما شهدناها في مستهل هذا العام على سبيل المثال- حدثًا غريبًا بنحو خاص، ويتطلب أعمال بعض من التفكير الجاد في كيفية دمجها في الهيكل الحالي لنموذجنا.

ومن هذا المنطلق، قررنا عدم إصدار تحديث كامل لهذا الربع، فله تزال توقعاتنا السابقة للربع الثاني -الصادرة في الخامس من شهر مايو المنصرم- تمثل رؤيتنا الأساسية. لذا سنقدم في هذا الربع مناقشة نوعية للسوق مصحوبة بتحديثات طفيفة مأخوذة من الربع الثاني، ونتطلع إلى إصدار تقرير كامل للربع القادم.

الملخص

من المرجح أن تتجه سوق النفط العالمية في وقت مبكر من هذا الربع إلى الدخول في حالة العجز، ولعل الدافع الأكثر أهمية لهذا التحول هو الامتثال القوي لتخفيضات الإنتاج التي وافقت عليها مجموعة أوبك وشركائها (أوبك+) في اجتماع أبريل التاريخي. كما تم كذلك تعزيز التخفيضات التي اتفق عليها في ذلك الاجتماع في الأخير التاسع عشر للجنة المراقبة الوزارية المشتركة (JMMC)، الذي مدد التخفيضات الأولية الكبيرة لمدة شهر واحد. كما حدد هذا الاجتماع آلية يضيف بموجبها الأعضاء غير المتوافقين تخفيضات تعويضية في كل من يوليو وأغسطس وسبتمبر بالإضافة إلى تعديلات الإنتاج المتفق عليها بالفعل لهذه الأشهر. وقد ترافقت هذه الجهود مع انتعاش الطلب، والتخفيضات في إنتاج الزيت الصخري والرمال النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع أن يساعد الإنتاج التقليدي الآخر على تحقيق التوازن في السوق للمضي قدماً.

تأتي هذه التخفيضات في الوقت الذي من المتوقع أن ينمو فيه الطلب في الربع الثالث من عام 2020م بنحو 7.2 مليون برميل يوميًا على أساس ربع سنوي، بالتزامن مع انتعاش النشاط الاقتصادي. في حين يستمر العرض في التراجع بمقدار 1.8 مليون برميل إضافي يوميًا.

ورغم ذلك من المتوقع أن يؤدي تأثير فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) وآثاره المنتشرة في كافة أنحاء العالم -بالتزامن مع اتخاذ الدول لتدابير مفرطة لاحتواء هذا الفيروس- إلى انخفاض في الاستهلاك على أساس سنوي (YoY) في عام 2020م بنحو 6.99 مليون برميل في اليوم (400 ألف برميل يوميًا، أقل من توقعاتنا للربع الثاني). ولا يزال هذا الانخفاض -بكل المقاييس- يعد أكبر انخفاض سنوي تم تسجيله على الإطلاق. كذلك من المرجح أن تؤدي تخفيضات الإنتاج التي وافقت عليها مجموعة أوبك وشركائها (أوبك+) -إلى جانب التخفيضات الطبيعية الأخرى في أماكن أخرى- إلى زيادة خفض المعروض إذا ظل الامتثال قويًا. في حين يشير هذا إلى أن أسواق النفط العالمية ستنتقل إلى عجز كبير في النصف الثاني من عام 2020م، وستستغرق موازنة المخزونات العالمية بعض الوقت بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها النصف الأول من العام، والتي ينبغي أن تحد من المزيد من الضغوط التصاعدية على أسعار النفط العالمية.

ولأن أسواق النفط تستجيب لتطورات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والتدابير المتخذة للحد من انتشاره، فإننا سنواصل تحديث توقعاتنا كلما دعت الضرورة. علمًا بأن قدرًا كبيرًا من عدم اليقين يحيط بهذه التوقعات بشكل غير اعتيادي، إضافة إلى مجموعة واسعة من المسارات المحتملة لكل من العرض والطلب العالميين.

- من المتوقع أن ينخفض إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2020م على أساس سنوي بمقدار 6.9 مليون برميل في اليوم، ثم ينتعش في عام 2021م بمقدار 5.2 مليون برميل في اليوم، ومن ثم يعود إلى مستويات عام 2019م بحلول الربع الثاني من عام 2022م. وتعزى هذه الانخفاضات إلى التدابير المتخذة للتصدي لفيروس كورونا المستجد وأعمق موجة ركود عالمي شهدتها حقبة ما بعد الحرب. كذلك من المتوقع أن يستغرق الانتعاش الاقتصادي للعديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) -إضافة إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية- وقتًا أطول، بينما من المتوقع أن تقود آسيا انتعاش الطلب في عام 2021م.

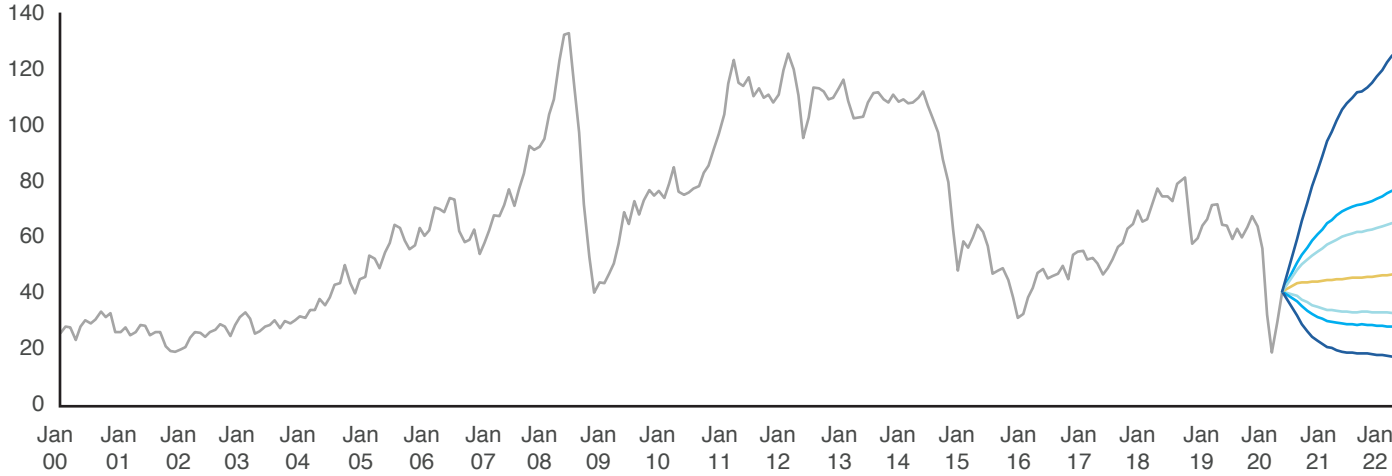
الملخص

- كذلك من المتوقع أن ينخفض إجمالي المعروض العالمي من النفط لعام 2020م، بالتزامن مع انتعاش بطنيء للأعوام 2021 و2022م. إذ ستتحمل الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++) غالبية هذه التخفيضات، وستجني معظم ثمار الانتعاش. يمكن كما ذكرنا تقليص التخفيضات في وقت أبكر مما هو مخطط له، وذلك اعتمادًا على مدى سرعة تخفيف المخزونات. ويعني انخفاض الأسعار بشكل عام تأخر المشاريع في كافة أنحاء العالم. ويعد الزيت الصخري على وجه الخصوص، العامل غير المتوقع عندما يتعلق الأمر بانتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة؛ لأنه يضيف قدرًا كبيرًا من عدم اليقين لتوقعات العرض. ويتم اختبار مرونة قطاع الزيت الصخري من خلال الأسعار المنخفضة والعدد المنخفض جدًا لمنصات الحفر، وقد بدأ إنتاج فترة الإغلاق في العودة مجددًا لأن الأسعار أصبحت أكثر ملائمة، وستكون القدرة على استئناف عمليات الحفر أكبر عامل للعرض في المستقبل القريب.
- 1. من المتوقع انخفاض إجمالي إنتاج السوائل العالمية في عام 2020م بمقدار 7.2 مليون برميل في اليوم، وانتعاشه في عام 2021م بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم. ورغم ذلك فمن المحتمل ألا يكون هذا الانتعاش مدفوعًا بمشاريع جديدة، وإنما من خلال تكثيف الأصول الحالية.
- 2. من المتوقع أيضًا انخفاض إنتاج الزيت الصخري في عام 2020م بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم. وتعتمد التوقعات لعام 2021 بشكل كامل على استئناف عمليات الحفر لمجابهة تراجع الزيت الصخري على المدى الطويل.
- تشير اتجاهات العرض والطلب إلى أنه سيكون هناك متوسط فائض عالمي في عام 2020م يبلغ 500 ألف برميل في اليوم، إلا أننا نتوقع عجزًا قدره 3.5 مليون برميل في اليوم لهذا الربع، مما يشير إلى سحب أقوى للمخزونات والموجودات وكذلك المنتجات النفطية الصافية، وحدث عجز لسحب المخزونات المتراكمة في عام 2021م قدره 2.4 مليون برميل في اليوم. كما تفترض التوقعات الحالية لتوازن عام 2021م أن أعضاء أوبك+ سيحافظون على تخفيضات إنتاجهم المعلنة طوال عام 2021م. غير أن الامتثال سيكون عاملًا بالغ الأهمية في حال تحسن الأسعار، ومدى مواءمة الحقائق المالية لقرارات بعض الدول الأعضاء. ورغم ذلك فإن تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) تفترض أن أعضاء أوبك وشركائها سيستمرون في تخفيضاتهم، إلا أن الحفاظ على المستوى المطلق من هذه التخفيضات قد يكون أمرًا أكثر صعوبة؛ إذ تشير التقديرات إلى أن الاختلالات المتوقعة ستصل إلى عجز قدره 2.4 مليون برميل في اليوم. ونتيجة لذلك فإن هنالك فرصة لأعضاء أوبك وشركائها تتيح لهم تقليص تخفيضاتهم بمجرد حلول النصف الأول من عام 2021م، مما سيسمح بحدوث تحول في الاستراتيجية للحصول على حصة سوقية من الزيت الصخري والمنتجات الأخرى.
- أيضًا من المتوقع في ظل هذه الافتراضات، ارتفاع مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بمقدار 95 مليون برميل، لتصل في عام 2020م إلى 4.542 مليون برميل، ثم تزداد في عام 2021م بمقدار 37 مليون برميل. كذلك من المتوقع أن تصل مستويات المخزونات الفعلية في عام 2020م إلى 4.715 مليون برميل، وأن تنخفض في عام 2021م بمقدار 392 مليون برميل، وأن تبقى دون مستوياتها المستهدفة منشئة بيئة مواتية للارتفاع التدريجي للأسعار.

	2019	2020	Δ	2021	Δ
الطلب	99.9	92.9	-6.99	98.1	5.19
العرض	100.6	93.4	-7.22	95.7	2.31
Δ	0.70	0.50		-2.40	

ملخص الأسعار

سعر نفط خام برنت وفترات الثقة 50%، و68%، و95% (دولار أمريكي/ للبرميل)



فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (50%) — فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (68%) — فترة الثقة الأدنى/ الأعلى (95%)
 سعر التسليم الفوري لنفط برنت، تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل)
 سعر العقود الآجلة لنفط برنت، تسليم ظهر السفينة (دولار/ للبرميل)

المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات (NYMEX) ومجموعة (CME وFINCAD)، شهر يوليو عام 2020م.

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة، التي تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة من المتعاملين في السوق مثل المضاربين، والمنتجين، ومصافي التكرير، وشركات الطيران، وغيرها.

يعاني السوق من تسطح كثيف لمنحنى عمليات تأجيل التسليم منذ شهر أبريل المنصرم، إلا أننا نقدر الارتفاع التدريجي للأسعار المدعومة في النصف الثاني من عام 2020م، إذ يعتبر الطلب أكبر متغير حتى الآن. أما بالنسبة لعامي 2020م و2021م، فإن مدى عمق ومدة الانكماش الاقتصادي، إضافة إلى تدابير السياسة العامة لإدارة انتشار فيروس كورونا المستجد، ستؤدي إلى تقليص تأثير تخفيضات الإمدادات على أسعار النفط.

دولار/ للبرميل	الربع الثالث لعام 2020م	الربع الرابع لعام 2020م	الربع الأول لعام 2021م	الربع الثاني لعام 2021م	الربع الثالث لعام 2021م	الربع الرابع لعام 2021م	الربع الأول لعام 2022م	الربع الثاني لعام 2022م
العقود الآجلة	43 دولار	43 دولار	44 دولار	44 دولار	45 دولار	45 دولار	46 دولار	46 دولار
فترة الثقة 50%	48 - 37	54 - 34	57 - 33	60 - 32	61 - 32	62 - 33	65 - 33	66 - 32
فترة الثقة 68%	53 - 34	61 - 31	65 - 29	70 - 29	71 - 28	71 - 28	76 - 27	78 - 27
فترة الثقة 95%	65 - 28	83 - 22	97 - 19	107 - 18	112 - 18	117 - 18	124 - 17	130 - 17

القضايا الرئيسية لسوق النفط في العامين 2020 و2021م

بينما يتجه العالم إلى الربع الثالث من عام 2020م ويحاول العودة إلى طبيعته، نجد أن المخاوف بشأن حدوث موجة ثانية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ما تزال حاضرة. إضافة إلى تغير أنماط الإنفاق، والخسائر الدائمة في الطلب على النفط، والآثار الأخرى المترتبة على التباطؤ الاقتصادي الحالي التي ما فتئت أصدائها تتردد. وعلى الرغم من هذه المخاوف إلا أن البيانات الجديدة المأخوذة من الأشهر المنصرمة تلفت انتباهنا إلى شيئين، أولهما أنه ربما تمت المبالغة في تقديرات انخفاض الطلب على النفط في الربع الثاني، وثانيهما انتعاش الطلب على النقل إلى جانب النجاح في استئناف عمليات الأنشطة الاقتصادية وفعالية حزم التحفيز -إضافة لعوامل أخرى- التي كانت أكثر إيجابية وتجاوزت توقعات الكثيرين. ووفقاً لذلك فإنه من المتوقع ارتفاع اتجاه تقييم الطلب العالمي على النفط لعام 2020م (على الرغم من أنه سيظل الانخفاض السنوي القياسي الذي شهده العالم).

غير أن التقديرات تشير إلى أن نشاط النقل البري لعام 2020م سينخفض بأكثر من 34%، في حين يتوقع تراجع النقل بالطيران إلى أكثر من 50%. بيد أن الاجتماع التاسع عشر الأخير للجنة المراقبة الوزارية المشتركة (JMMC) بخصوص اجتماع مجموعة أوبك وشركائها (أوبك+) سلط الضوء على أن معدل الامتثال بلغ نسبة 87%، فيما بلغت التزامات الدول الأعضاء للوصول إلى الامتثال نسبة 100%.

في شهر يوليو مع تعويض الانخفاض الأخير. ولقد برهنت هذه الإجراءات على فعاليتها في تحقيق موازنة الأسواق. وفي الواقع، قدرت شركة (S&P Global Platts) مؤخرًا أن أوبك وشركائها (أوبك+) حققوا التزامًا بنسبة 106% بالنسبة لشهر يونيو الماضي.

لقد بقي أكثر من ثلاثة مليار شخص في الحجر الصحي لعدة أسابيع، وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود المفروضة عليهم، إلا أن تلك الفترة من تكوين الثروة قد ضاعت. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن يواصل كل من القطاعين العام والخاص تقليل الإنفاق، مما سيؤدي إلى خسارة المزيد من الوظائف، والتخفيضات على الشركات، وغيرها من الإجراءات المماثلة طوال الفترة المتبقية من هذا العام. على الرغم من أن بعض التوقعات تشير إلى أن النمو الاقتصادي بحلول عام 2021م لن يعوض خسائر عام 2020م فقط، وإنما سيتجاوز تقديرات النمو السابقة لعام 2020م، إلا أن استطلاع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) تناول هذا الأمر من منظور مختلف؛ إذ توقع حوالي نصف المستطلعين (47%) انتعاشاً على شكل "الجذر التربيعي"، مما يعني أن هذا الانتعاش سيستغرق وقتاً أطول، وأن الانتعاش الاقتصادي سيكون متفاوتاً لكل بلد ومنطقة.

قد يجادل البعض -بطبيعة الحال- زاعمين أن معظم الأصول لم تنخفض قيمتها، وأنه ينبغي أن يكون هناك انتعاش قوي

بعد انقشاع الأزمة. إلا أن من الحكمة تسليط الضوء على عدد الوظائف المفقودة والاستثمارات التي فقدت قيمتها. كما أنه من المرجح أن تتجاوز مستويات البطالة في بعض الدول مستويات الأزمة المالية التي شهدها العالم في الفترة ما بين 2007-2008م، والتي استغرق التعافي منها أكثر من عامين. غير أن الأثر الاقتصادي للوباء سيعتمد على مستويات التنمية والمرونة الاقتصادية للدول والقطاعات (أي قطاعات السياحة، والصناعة، والزراعة، والمالية، وغيرها).

- توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020م بنسبة 4.9%، مقارنة مع نموه بنسبة 2.9% في عام 2019م. ويتوقع الصندوق كذلك أن تشهد غالبية الدول (أكثر من 170 دولة) في عام 2020م نتائج سلبية لنمو دخل الفرد.
- من المتوقع أن تلعب حزم التحفيز المالي التي تدعم المستهلكين، والشركات، والنظام المصرفي الدور الأكثر أهمية المتمثل في دفع عجلة التعافي الاقتصادي. كما أن عدم اليقين المحيط بإمكانية انخفاض أسعار الفائدة، أو حتى صيرورتها سلبية على المدى القصير في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) يشير إلى انتعاش أكثر تواضعاً، على الرغم من تدابير التحفيز السخية.

¹ شركة بريطانية تعمل في مجال توفير معلومات الطاقة والسلع، وتعد مصدرًا لتقييمات الأسعار القياسية في أسواق السلع المادية.

القضايا الرئيسية لسوق النفط في العامين 2020م و2021م

- ربما تكون حدة التوترات الجيوسياسية قد خفت في الربع الثاني من هذا العام؛ إذ تواجه العديد من الدول تحديات داخلية تجعلها مشغولة بنفسها. ورغم ذلك، فقد تظهر الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبين الصين وباكستان والهند، إلى جانب إضعاف تضامن الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ النمو في أمريكا اللاتينية، والاستفزازات التركية في منطقة الشرق الأوسط. يمكن أن تسهم مواصلة تحقيق التقدم في حل مشكلة الحرب التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب القرارات الدولية الأخرى بشأن التجارة، والجغرافيا السياسية، والملكية الفكرية، وزيادة الشعور السائد في الأسواق المالية، وثقة المستثمرين من خلال حزم التحفيز المصممة خصيصًا لتعزيز طلب النفط الخام وزيادة أسعاره طوال الفترة المشمولة بالتوقعات. ويظل العثور على لقاح للفيروس قابل للتطبيق أو عودة المواطنين إلى أعمالهم مبكرًا في نهاية المطاف، أهمّ العوامل الكامنة وراء انتعاش الطلب. ويتعين على جميع الدول في الواقع -بما فيها العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)- التركيز على الدنتعاش الاقتصادي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إذ تشير التقديرات إلى أن وتيرة انتعاشها قد تكون أبطأ مقارنة بوتيرة العديد من الدول النامية.

أما على جانب العرض، فقد انخفض إنتاج وحفر الزيت الصخري الأمريكي بدرجة كبيرة، وتم إغلاق كميات كبيرة من الإنتاج الحالي. علاوة على ذلك تواجه صناعة الزيت الصخري

المزيد من حالات إعلان الإفلاس بسبب جائحة فيروس كورونا، مع تشديد القيود المفروضة على الاستثمارات في هذا القطاع. إلا أن إعلان الإفلاس لا يعني بالضرورة خسارة الإنتاج، بل يعني في بعض الحالات إمكانية تحويل الأصول إلى شركات أكثر مرونة. ومع ذلك فإن حالات الإفلاس هذه تنطوي على تباطؤ أو حتى توقف للإنفاق الرأسمالي (النفقات الرأسمالية)، وبالتالي تباطؤ النمو في المستقبل. بينما تشير النفقات الرأسمالية الأمريكية إلى أن ما يتراوح بين 30٪ إلى 40٪ فقط من شركات الزيت الصخري الحالية ستكون قادرة على تحمل بيئة منخفضة الأسعار ومستدامة دون 45 دولارًا للبرميل.

من المسلم به أن التراجع المستمر في أعداد الآبار سيؤدي إلى تراجع إنتاج الزيت الصخري في الأشهر المقبلة، نظرًا إلى معدلات الانخفاض المرتفعة لقاعدة الإنتاج الحالية. إن أي زيادة في الإنتاج على المدى القريب بالتزامن مع عودة الآبار المغلقة إلى الشبكة ستثبت أنها مؤقتة. إننا نشهد في وقت كتابة هذا التقرير بيئة سعرية أعلى من 40 دولارًا للبرميل، مما قد يسمح للزيت الصخري بالظهور التدريجي. وفي حين أن العديد من المراقبين يشعرون بأن قدرة الصناعة على تحقيق المزيد من التخفيضات في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية تعد محدودة للغاية، إلا أن المشغلين قد تحدوا هذه التوقعات لسنوات وقد يفاجئونا مجددًا بما يخالفها تمامًا.

على الرغم من أن التزامات مجموعة أوبك وشركائها (أوبك+) المعلنة في يوم 18 يونيو ربما تكون غير كافية لعودة انتعاش الأسعار إلى مستوياتها السابقة في شهر يناير،

وأنها ربما توفر شريان حياة لبعض منتجي الزيت الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الانخفاض العام في الاستثمارات وعمليات الحفر ينبغي أن يؤدي إلى استمرار التراجعات في إنتاج الزيت الصخري في أمريكا الشمالية طوال عام 2020م.

كان من المتوقع -إلى جانب هذه الانخفاضات- أن تزيد دولًا مثل النرويج، والبرازيل، وغيانا البريطانية الإنتاج بدرجة كبيرة في عام 2020م. ورغم أنه من المتوقع أن تزيد هذه الدول إنتاجها لهذا العام، إلا أنه سيكون أقل بكثير مما كان متوقعًا قبل اندلاع جائحة كورونا، وقد يكون هذا إما بسبب الانخفاضات الطبيعية الناجمة عن تباطؤ الاستثمارات في النفط، أو بسبب تراجع الأسعار التي تؤثر الإنتاج.

بيد أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة هنا ليس ما هو متوقع أن يحدث في عام 2020م، إذ تم تحديد ذلك بالفعل إلى حد ما، ولكن ما نفترض أنه سيحدث في عام 2021م. فتشير التقديرات خلال عام 2021م إلى أن بعض الدول المنتجة ستشهد إنتاجًا أضعف من إنتاجها في عام 2020م؛ إذ ستؤثر تخفيضات الاستثمارات الأخيرة على العرض المستقبلي. وقد يؤدي انخفاض المعروض من خارج أوبك من بعض الدول -إلى جانب استعادة الطلب- إلى خلق مساحة لأعضاء أوبك وشركائها (أوبك+) لخفض تخفيضات الإنتاج المعلنة -حوالي 2 مليون برميل في اليوم- في وقت أقرب مما هو مخطط له حاليًا. كما قام بعض المستثمرين بمراهنات كبيرة على سعر النفط، وذلك بسبب الحديث الآخذ في التصاعد بشأن ضعف الاستثمارات في القطاع،

القضايا الرئيسية لسوق النفط في العامين 2020م و2021م

واحتمال ارتفاع الأسعار في السنوات القادمة بسبب نقص المعروض.

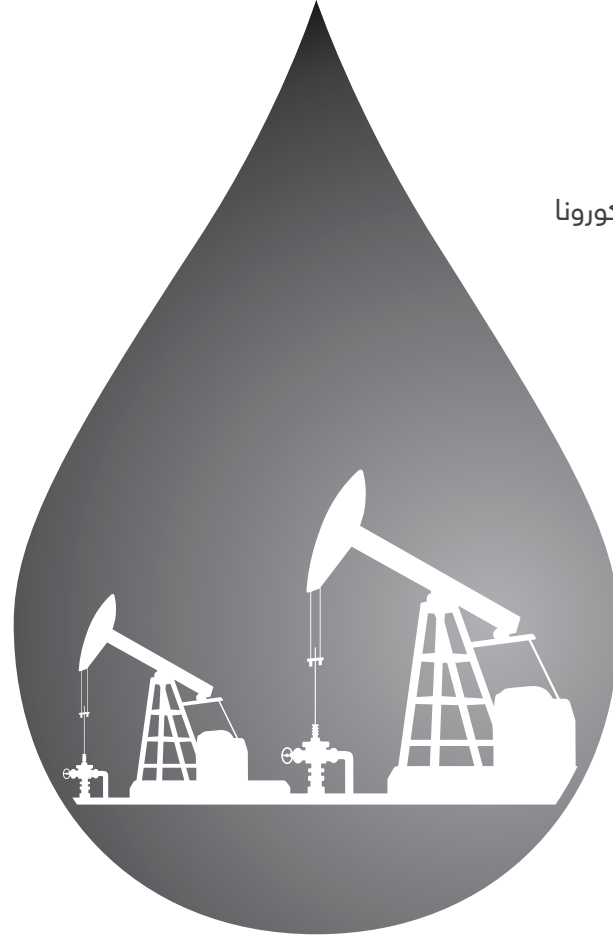
وعلى الرغم من الخطر المائل لارتفاع الأسعار، فإن مستويات المخزونات المرتفعة في الوقت الراهن ستستمر طوال عام 2020م وجزء من عام 2021م، إلا أنها ينبغي أن تخفف من أي صدمات إمدادات قصيرة الأجل، وأن تؤدي إلى تحركات تدريجية في الأسعار مع تقلب أقل مما شهدناه في النصف الأول من عام 2020م. ويمكن للأسعار أن تشهد على المدى القريب جدًا ضغوطًا سلبية إضافية إذا أدت الموجة الثانية من إجراءات الحجر الصحي إلى تقليل الطلب على النفط.

كذلك يمكن للمخزونات -كما هو الحال دائمًا- أن تخفف من حدة التقلبات طالما ظلت دون المستوى. ورغم ذلك يمكن توقع تقلب الأسعار إذا هدد التخزين بالوصول إلى مستويات السعة التاريخية مجددًا كما حدث في وقت سابق من هذا العام.

تشير الأرصدة المتوقعة إلى أن أوبك وشركائها (أوبك+) قد يفكرون في تعديل تخفيضاتهم في العام المقبل، إلا أن هذا سيعتمد على إمكانية توهين الوباء. ومع ذلك فإن تقديرنا الحالي لمستوى التخزين مبني على افتراض أن التخفيضات المعلنة ستستمر، وأن الوباء سيخفف تدريجيًا.

أما فيما يتعلق بتوقعات العرض والطلب الخاصة بتنبؤاتنا، فهي عبارة عن متوسط لكل فترة ولا تأخذ التقلبات قصيرة المدى في الاعتبار. وبطبيعة الحال، ستظل التغيرات الفعلية للعرض والطلب متقلبة على ضوء الاستجابات للجائحة ومدتها، وقد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في الإمدادات النفطية، وامثال أوبك وشركائها (أوبك+)، وغموض الأوضاع الجغرافية السياسية العالمية وغيرها.

العوامل التي تؤثر على الأسعار



- استراتيجيات التكيف الناجحة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (لقاح، سلوكية، إلخ).
- زيادة الحوافز المالية، وتوفير المزيد من السيولة للأسواق الناشئة.
- انتعاش أسرع لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).
- انتعاش ونمو أقوى للدول من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).
- عمليات خفض النفقات الرأسمالية للاستثمارات الأولية.

- الكساد الاقتصادي العالمي.
- تجديد تدابير الحجر الصحي الخاصة بجائحة فيروس كورونا المستجد أو الموجة الثانية من الفيروس.
- تراكم الفائض من المخزونات العالمية.
- التشديد المالي المطول والديون غير المستدامة.
- إمدادات أقوى من دول خارج أوبك (الزيت الصخري والتقليدي).

المحفزات المستقبلية لارتفاع أو هبوط الأسعار:

- مستوى امتثال الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++).
- التعافي من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتخفيف القيود المفروضة.
- الانتعاش من الركود واستعادة الثقة في الأسواق.
- انخفاضات كبيرة في إنتاج الدول من خارج أوبك بسبب تراجع الاستثمارات.
- الإجراءات والسياسات الوطنية والمتعددة الأطراف.

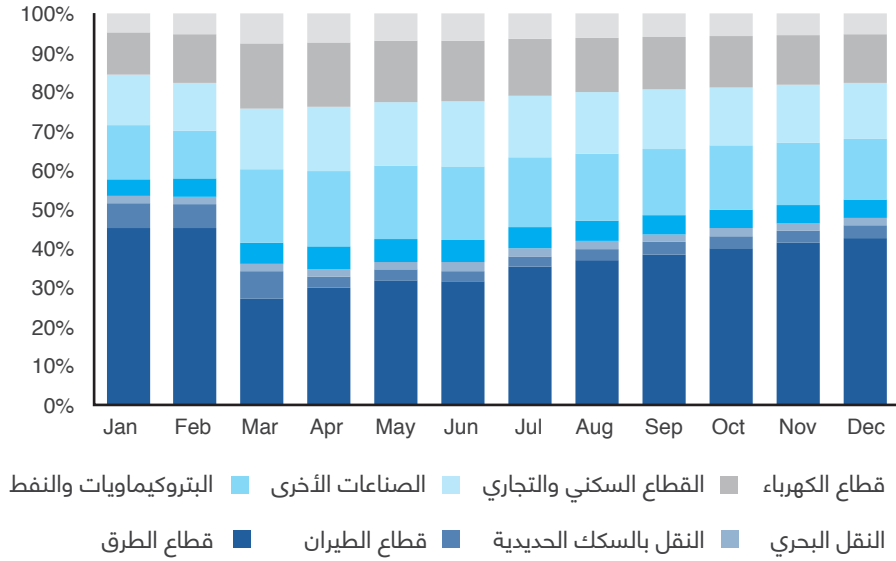
مناقشة الطلب

عادة ما تعتمد توقعات الطلب على البيانات الفعلية، وقد قدمنا في التقرير الأخير المنشور لتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) افتراضنا العام بشأن تدابير التخفيف من فيروس كورونا المستجد، فضلاً عن معدلات التعافي لمختلف الدول والمناطق. ونأخذ في هذه الورقة افتراضاتنا خطوة إلى الأمام ونلقي نظرة على البعد القطاعي للطلب على النفط، الذي على الرغم من أنه يتماشى مع افتراضاتنا السابقة بصفة عامة، إلا أنه ينتج مراجعة متواضعة في الطلب لعام 2020م (من 7.3 إلى 6.9 مليون برميل في اليوم).

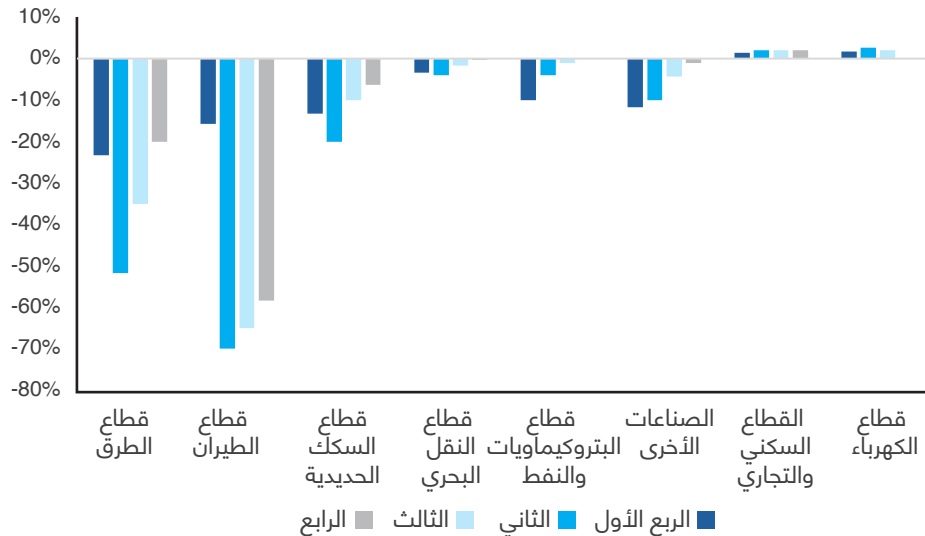
ربما لم يكن الانخفاض في الطلب قويًا كما توقعنا استنادًا إلى البيانات المأخوذة من المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات (JODI) وغيرها من التقارير الحديثة، غير أن الانكسار في الأنشطة الاقتصادية أو الموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد سيغيران هذه الافتراضات.

ومن جانب آخر، تقدر توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن الأزمة أثرت بدرجة كبيرة على الطلب على النفط في قطاع النقل، لذا نقدر أن هذا الطلب سينخفض في هذا العام بنسبة 25%. وأن الطلب على النقل البري سيرتفع تدريجيًا في النصف الثاني من عام 2020م، والذي كان قد انخفض بنحو 50% في ذروة الأزمة بمتوسط انخفاض سنوي قدره 33%. ورغم ذلك فإنه من المتوقع أن يشهد قطاع الطيران ركودًا طوال عام 2020م، وأن يعمل بمتوسط 53% من قدرته. كذلك من المتوقع أن يتأثر قطاع النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري بدرجة أقل. علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تشهد البتروكيماويات والنفط المستخدم في الصناعة انخفاضًا سنويًا متوسطًا يبلغ 5.25% فقط بفضل انتعاش الأسواق الآسيوية وتراجع أسعارها. ومن ناحية أخرى، من المتوقع ازدياد الطلب على النفط لتوليد الكهرباء للقطاعين السكني والتجاري على مدار العام بنسب تتراوح ما بين (1.6% و 1.8%) على التوالي.

الحصص القطاعية في الطلب على النفط لعام 2020م



تراجعات الطلب الفصلي على النفط بحسب القطاع لعام 2020م



توقعات الطلب

تشهد قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا نموًا متواضعًا للطلب.

كذلك يتوقع أن تشهد جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020م انخفاضًا في الطلب على النفط. فقد يتراجع الطلب من الدول الأعضاء في المنظمة في الأمريكتين بمقدار 1.9 مليون برميل في اليوم، بينما يتوقع تراجع الطلب من الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بمقدار 1.3 مليون برميل في اليوم، في حين أن تراجع الطلب من دول المنظمة في منطقة آسيا وأوقيانوسيا المتوقع يعادل 580 ألف برميل في اليوم. ورغم ذلك يتوقع في عام 2021م أن ينتعش الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الأمريكتين وأن ينمو بنسبة 1.7 مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع تولي الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة بحوالي 1.49 مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع انتعاش الطلب للدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بمقدار 930 ألف برميل في اليوم، وفي دول المنظمة في منطقة آسيا وأوقيانوسيا بمقدار 450 ألف برميل في اليوم. كما نتوقع أن تستعيد منطقة آسيا-أوقيانوسيا مستوى طلب عام 2019م في أسرع وقت ممكن من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

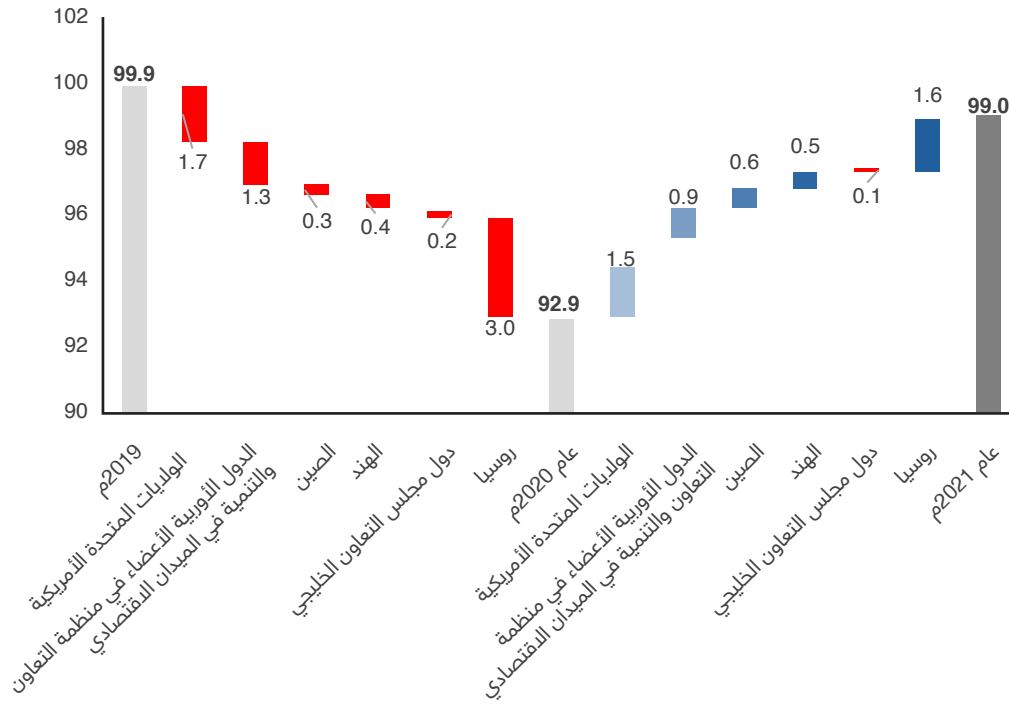
من المتوقع أن تقود قارة آسيا الطلب على النفط في عام 2021م من خارج دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بنمو قدره 1.9 مليون برميل في اليوم، على النقيض من تراجعها في عام 2020م البالغ 1.7 مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع تأخر معدلات النمو في الدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة، وأنها لن تصل مستويات 2019م حتى حلول عام 2022م. بينما تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الأوروبية الآسيوية ستتعافى على أقل تقدير في عام 2021م، بالتزامن مع انخفاضات محتملة تتراوح ما بين (10 - و150-) ألف برميل في اليوم على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذه المناطق تركز على دخل الطاقة بشدة. كما يقلل انخفاض الأسعار من الطلب بسبب قلة الأموال المتاحة للاستثمار في الأدوات الاستهلاكية (السيارات ومصانع المواد الكيميائية وغيرها).

تشير التقديرات إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في 2020م على أساس سنوي بنسبة 6.99 مليون برميل في اليوم، وانتعاشه في عام 2021م بمقدار 5.19 مليون برميل في اليوم. ويتناقض الانخفاض المتوقع في عام 2020م مع الزيادة المتوقعة البالغة 1.23 مليون برميل في اليوم وفقًا لتوقعات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) الصادرة في الربع الأول من عام 2020م، قبل أن يتضح تأثير فيروس كورونا المستجد. كذلك من المتوقع أن نشهد أكبر انخفاض في عام 2020م خلال الربع الثاني منه، مع انخفاض يقدر بنحو 14.3- مليون برميل في اليوم، بسبب إجراءات الحجر الصحي التي اتخذت على الصعيد العالمي. كما أنه من المتوقع أن تشهد قارة آسيا أقوى انخفاض على أساس سنوي قدره 2.3 مليون برميل في اليوم، تليها دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الأمريكتين بانخفاض قدره 1.9 مليون برميل في اليوم، ثم الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة عند انخفاض بنحو 1.3 مليون برميل في اليوم.

سيكون للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تأثيرًا أكبر نسبيًا على انخفاض الطلب هذا العام، وسينتعش الطلب فيها بوتيرة أسرع في العام المقبل؛ لأن مقدارًا كبيرًا من استهلاك هذه الدول يعد أكثر تقديرية من استهلاك الدول غير الأعضاء في المنظمة. كما أنه من المتوقع تراجع الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار 3.8 مليون برميل في اليوم، وأن يتراجع الطلب من الدول غير الأعضاء في المنظمة بمقدار 3.19 مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع أن يعود الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م لطبيعته، وأن تستمر الأسعار في الارتفاع التدريجي على الرغم من أن ذلك سيكون بوتيرة أبطأ، والتي نتوقع أن تشجع على ارتفاع الطلب. وبالتالي فإننا نتوقع أن يصل نمو الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2021م إلى 3.1 مليون برميل في اليوم، وأن يبلغ 2.2 مليون برميل في اليوم في الدول غير الأعضاء في المنظمة. كذلك نقدر حدوث انتعاش أقوى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل، إذ لن تتعافى جميع الدول النامية والأسواق الناشئة في عام 2020م. وفي الواقع من المتوقع أن يتباطأ الطلب في المنطقة الأوروبية الآسيوية (أوراسيا) والشرق الأوسط، في حين يتوقع أن

توقعات الطلب

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط في الفترة (2020-2021م) "مليون برميل في اليوم"



ومن ناحية أخرى، ستتعرض قارة أفريقيا أيضًا إلى ضربة اقتصادية قاسية جراء أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وذلك لأن أدوات استهلاكها تعتمد على الاستثمارات الأجنبية بدرجة كبيرة، والتي من المتوقع أن يتم تشديد القيود المفروضة عليها. إلا أنه من المتوقع أن ينمو الطلب الأفريقي في عام 2021م.

المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

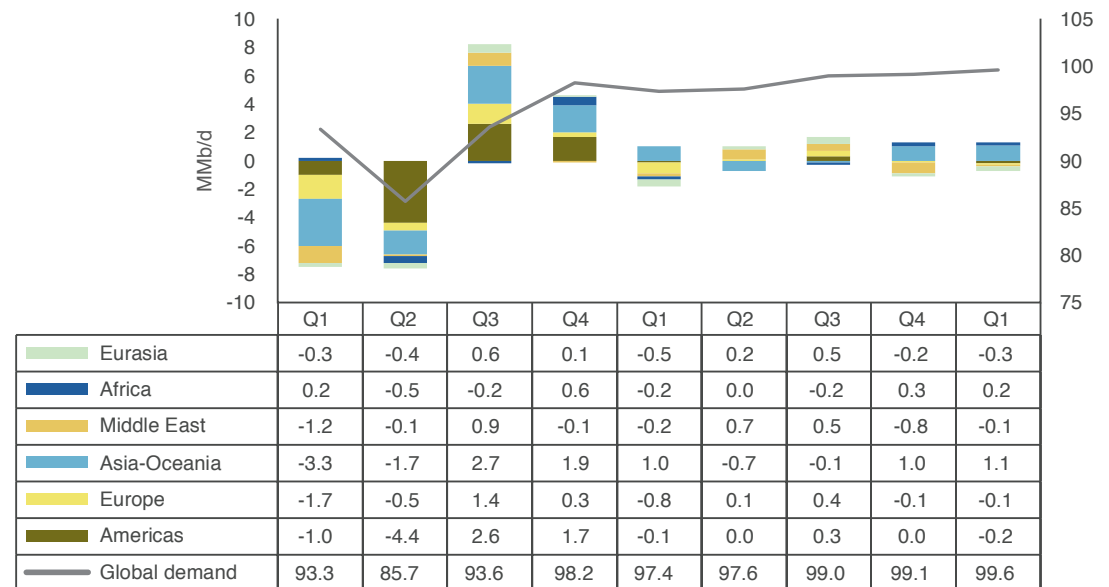
نمو الطلب

كذلك من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصتها البالغة 52٪ من الطلب العالمي على النفط للأعوام (2020 و2021م)، كما أنها ستمثل 46٪ من تراجع الطلب في عام 2020م و41٪ من نمو الطلب على النفط في عام 2021م، إذ ستشهد الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقلبات أكبر.

كما ستواجه الأمريكيتان وآسيا أكبر تقلبات في نمو الطلب على النفط في الفترة ما بين الأعوام (2020 و2021م) بسبب الكميات الكبيرة التي يستهلكانها. وستليهما الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي منطقة الشرق الأوسط.

بينما ستكون افتراضات الطلب الحالية عرضة للكثير من التغيرات، وذلك اعتمادًا على تأثير جائحة فيروس كورونا ومدتها. كما ستكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات لهذه الافتراضات مع تقدمنا خلال هذا الربع، لا سيما بالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يرجى الاطلاع على كلمة العدد لهذا الإصدار للتعرف على مناقشة الحالة السلبية المحتملة للطلب المدفوعة بظهور حالات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

نمو الطلب الإقليمي على النفط خلال (الفصل الأول من عامي 2020 و2022م) "مليون برميل في اليوم"



المصدر: كابسارك، يوليو عام 2020م.

2019				
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
48.2	47.2	48.1	48.6	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
50.9	52.1	52.4	52.1	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.1	99.3	100.5	100.7	الطلب العالمي

2020				
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
46	40.2	44.3	46.4	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
48.5	46.1	49.3	50.9	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
94.4	86.3	93.5	97.3	الطلب العالمي

2021				
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
46.9	46.4	47.6	48.3	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
49.9	51	51.3	51	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
96.8	97.3	98.9	99.3	الطلب العالمي

2022		
الربع الأول	الربع الثاني	
48.2	47.2	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
51.2	57.7	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.6	99.9	الطلب العالمي

الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2
United States	20.9	20.4	17.0	19.1	20.2	19.2	20.3	20.5	20.9	20.9	20.7	20.9	20.9

الطلب السنوي

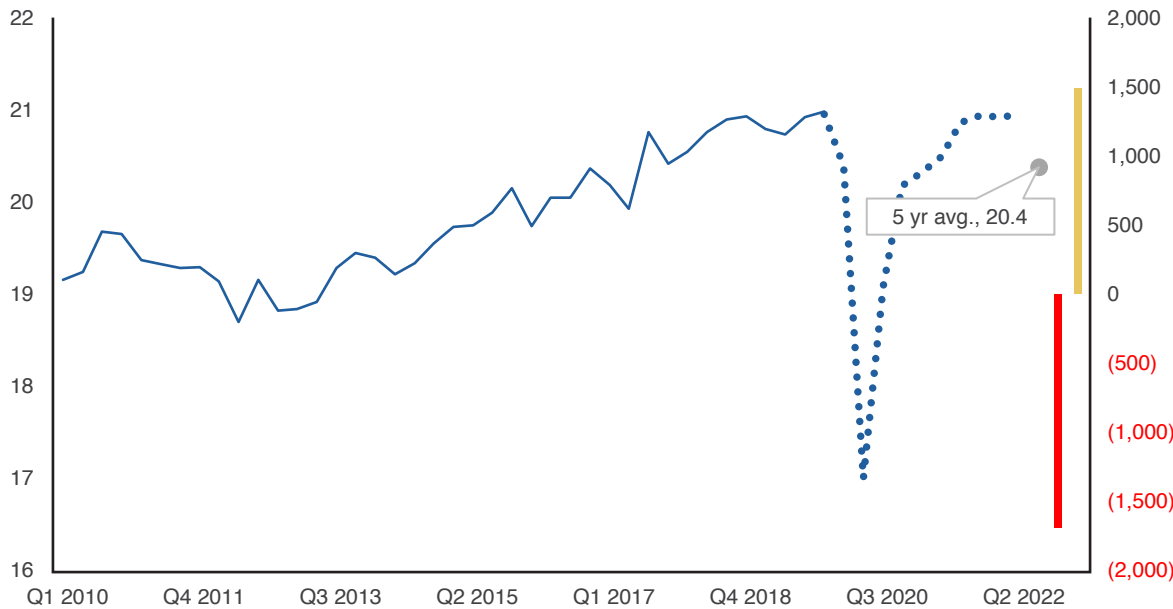
أيضًا يتوقع أن يشهد عام 2020م أكبر تراجع في الطلب الأمريكي على البنزين (2.6- مليون برميل في اليوم)، يليه وقود الطائرات (430- ألف برميل في اليوم) ثم زيت الغاز أو الديزل، وإن كان ذلك على نطاق محدود، إلا أنه من المتوقع أن تعوض هذه الانخفاضات من خلال الطلب المتزايد على غاز البترول المسال والنافتا خلال مرحلة الحجر الصحي.

من المتوقع تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في 2020م بمقدار 1.7 مليون برميل في اليوم، وأن ينتعش مجددًا في عام 2021م بحوالي 1.49 مليون برميل في اليوم، مع بقائه دون مستويات عام 2019م. إذ ترتبط هذه الزيادة بنمو الناتج المحلي الإجمالي المتواضع المتوقع لعام 2021م، واستمرار معدلات البطالة المرتفعة. وتعتمد هذه الافتراضات أيضًا على سياسات التعافي المالي لمعالجة الركود الاقتصادي في البلاد بعد الجائحة. كذلك من المتوقع أن يكون الطلب على وقود النقل هو الأكثر تضررًا؛ إذ يمثل أكثر من 60% من الاستهلاك اليومي للولايات المتحدة الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية

الربع الثالث لعام 2020

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية (انحسار بمليين البراميل في اليوم، ونمو بآلاف البراميل في اليوم للفترة 2020-2021م)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

من المتوقع أن يشهد الربع الثالث نموًا حادًا في الطلب يبلغ مليوني برميل في اليوم (ربع سنوي) بسبب خروج البلاد من فترة الإغلاق، وذهاب الناس لقضاء عطلاتهم الصيفية. كذلك من المتوقع أن يكون هناك نموًا قويًا لكل من الطلب على الديزل (870 ألف برميل في اليوم) والطلب على البنزين (450 ألف برميل في اليوم). ومن المتوقع نمو الطلب على جميع أنواع الوقود في الربع الثالث من هذا العام، باستثناء الطلب على غاز البترول المسال والناقتا. وقد صرحت السيدة ليلي العشماوي -نائبة رئيس استراتيجية السوق في شركة (Kayros²)- في التاسع من شهر يوليو الجاري قائلة: "ارتفع الطلب المنتظم في كل ولاية خلال الأسبوع الماضي باستثناء ولايات أريزونا وتكساس وفلوريدا، بينما تحركت بقية أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانتعاش وعادت إلى الاتجاهات الموسمية المعتادة لها".

² شركة تحليلات البيانات المتقدمة الفرنسية الرائدة التي تساعد التجار، والمستثمرين، والمشغلين، والحكومات على اتخاذ قرارات أفضل.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2
OECD Europe	14.5	12.9	12.3	13.7	13.9	13.2	13.7	13.9	14.5	14.4	14.1	14.1	14.1

الطلب مدفوعة بالنمو المتوقع في النقل البري (زيت الغاز أو الديزل +1.5 مليون برميل في اليوم، والبنزين +180 ألف برميل في اليوم)، والطلب على النقل بالطيران بدرجة أقل عند 50 ألف برميل في اليوم. ورغم ذلك، فإن من المتوقع تراجع الطلب على غاز البترول المسال والناфта بمقدار (120 و180) ألف برميل في اليوم.

الربع الثالث من عام 2020م

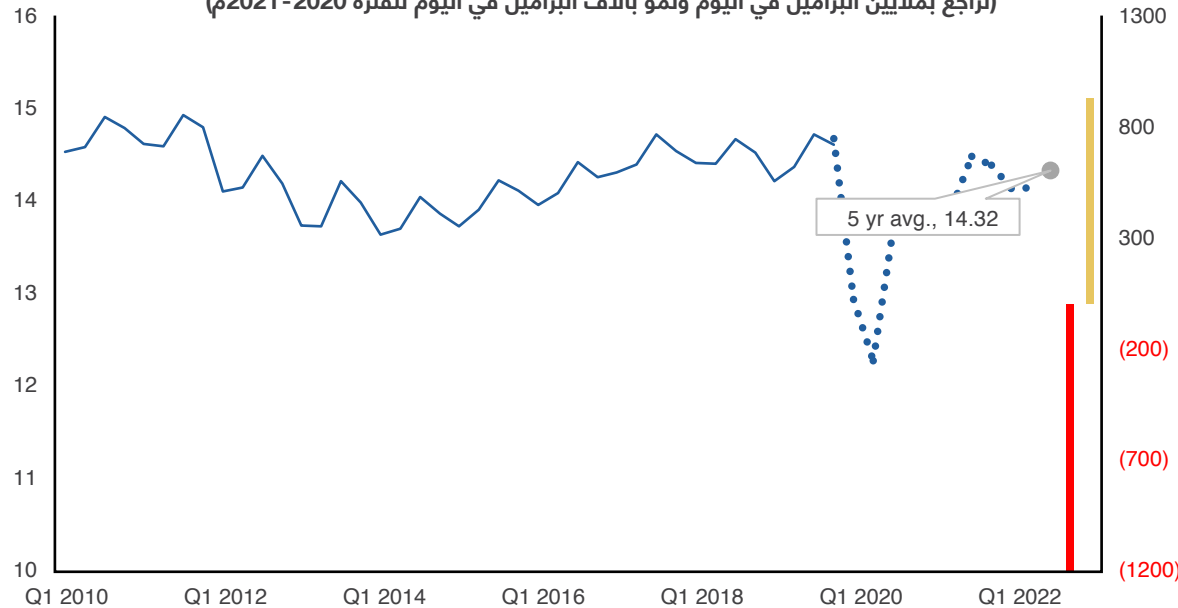
من المتوقع أن ينمو الطلب في الربع الثالث بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم بعد التراجع الكبير الذي شهده الربع الثاني، كما شهدت أوروبا خلال هذه الفترة تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وستكون هذه الزيادة في

الطلب السنوي

من المتوقع تراجع الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020م بواقع 1.3 مليون برميل في اليوم، وانتعاشه في عام 2021م بمقدار 920 ألف برميل في اليوم. ولقد كان من المتوقع أن تواجه الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أبطأ انتعاش في جميع المناطق؛ نظرًا لاستمرارها طويل الأمد في أسعار الفائدة السلبية قصيرة الأجل، وارتفاع عدد ضحايا فيروس كورونا المستجد في كل من إيطاليا وإسبانيا. ورغم ذلك نجد أن توقعات النمو الأخيرة متفائلة حيال هذه المنطقة، لذا رفعنا توقعاتنا بأكثر من 600 ألف برميل في اليوم. ومن ناحية أخرى، قد تشجع الاستجابات الناجحة لأعضاء الاتحاد الأوروبي لهذه الأزمة والفتح المبكر لمعابرهم الحدودية النشاط الاقتصادي ليعاود الارتفاع فوق المستوى الذي توقعناه سابقًا.

كذلك من المتوقع أن يأتي انخفاض الطلب من زيت الغاز أو الديزل (1.2 - مليون برميل في اليوم)، يليه الطلب على بنزين المحركات (620 - ألف برميل يوم) والطلب على وقود الطائرات (370 - ألف برميل في اليوم). وعلى الرغم من أننا قد نشهد زيادة في الطلب على الناфта وغاز البترول المسال، إلا أنه لن يكون كافياً لتعويض هذه الخسائر.

تراجع وارتفاع النمو في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تراجع بملايين البراميل في اليوم ونمو بالآلاف البراميل في اليوم للفترة 2020 - 2021م)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

الصين

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2
China	13.3	11.4	12.7	13.9	14	13	13.7	13.7	13.3	13.5	13.6	13.7	14

الطلب السنوي

الربع الثالث لعام 2020م

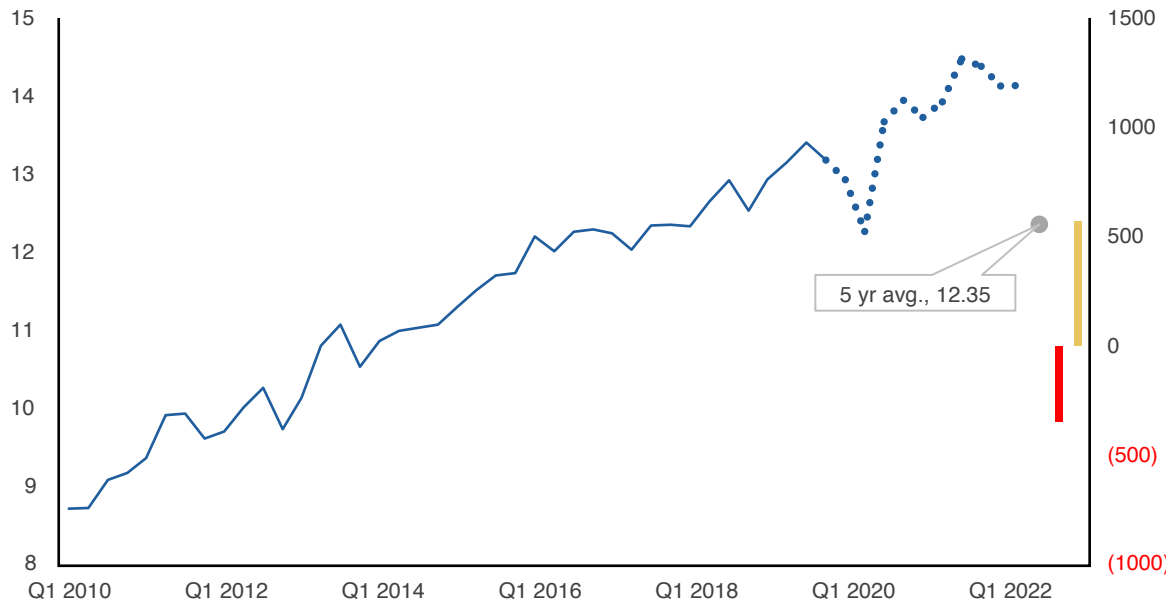
من المتوقع أن يرتفع إجمالي استهلاك الصين للوقود بمقدار مليون برميل في اليوم في الربع الثالث من عام 2020م. ويبدو كما لو أن إجراءات الحجر الصحي الصينية الأكثر تشددًا قد انقضت بالفعل، مع استمرار الدولة في الخروج من حالة الإغلاق التي فرضتها سابقًا. وفي الواقع، يمثل الربع الأول لعام 2020م معظم تراجع الطلب الصيني. غير أنه من المتوقع أن ينمو الطلب على معظم منتجات النقل في الربع الثالث من عام 2020م، بالتزامن مع ارتفاع الطلب على بنزين المحركات بمقدار 325 ألف برميل في اليوم، والطلب على الديزل بمقدار 300 ألف برميل في اليوم والطلب على النافتا بنحو 220 ألف برميل في اليوم. وعلى الرغم من انتعاش الطلب على وقود الطائرات، إلا أنه لا يزال متواضعًا للغاية حيث واصلت معظم الدول تقييد السفر الجوي.

من المتوقع تراجع الطلب الصيني على النفط في عام 2020م بمقدار 350 ألف برميل في اليوم، وأن يعود للانتعاش مجددًا في عام 2021م بمقدار 570 ألف برميل في اليوم. ومن المتوقع -على عكس دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- أن يتجاوز الطلب الصيني لعام 2021م طلبها لعام 2019م؛ فقد بدأت الصين تخطط لخفض نمو مشاريعها النفطية في عام 2019م، وكانت تركز على العديد من المشاريع القائمة على الفحم. ولأن اندلاع جائحة فيروس كورونا حدثت في الصين في وقت مبكر من عام 2020م، فإننا نفترض أن العديد من مشاريعها قد تأخرت نتيجة لذلك. علاوة على ذلك، فقد أحرز انتعاش الصين تقدمًا ملحوظًا وكانت هناك تقارير إيجابية عن تعافي إنتاجية مصفاة الصين في وقت مبكر من شهر أبريل، مع وجود طوابير الانتظار الطويلة في بعض الموانئ.

على الرغم من أننا توقعنا انخفاضًا أقوى في الطلب الصيني لعام 2020م، إلا أن هذا الطلب حقق انتعاشًا أسرع مما كنا نتوقع. كما كانت هناك بعضًا من عمليات الشراء الدنهازية من جانب بعض المصافي الصينية للخام منخفض السعر.

الصين

انحسار وارتفاع النمو الصيني (انحسار بملايين البراميل في اليوم ونمو بآلاف البراميل في اليوم للفترة 2019-2020م)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

ملاحظة: كشفت إحصاءات منظمة الصحة العالمية الأخيرة عن ظهور أعداد متجددة من حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الصين، إلى جانب أعداد قليلة لتفشي الطاعون الدبلي³، مما وضع البلاد في حالة تأهب قصوى. وعلى هذا النحو فإن هذه التوقعات عرضة للتغيير.

³ الطاعون الدبلي، أو الطاعون الدبيلي، أو الطاعون الدُملي، أو الطاعون العقدي، أو الطاعون النزفي (بالإنجليزية: Bubonic plague) هو مرض حيواني المنشأ ينتشر أساسًا بين القوارض الصغيرة والبراغيث التي تحملها. كان أول وباء "الوباء الثول" مسجل قد أصاب الإمبراطورية الرومانية الشرقية، ومن ثم مرت أوروبا بأفتك وباء طاعون مسجل في تاريخ البشرية حينها وعرف باسم "الموت الأسود" أو "الوباء الثاني" (1340-1400)، فيما نشأ "الوباء الثالث" في شرق آسيا، حيث كانت بداية الوباء في الصين، وبالتحديد في مقاطعة يونان في عام 1855م، وبقي الطاعون في شمال غرب الصين لعدة سنوات قبل أن ينتشر. وقتل المرض في مدينة كانتون بداية مارس عام 1894م، حوالي 60,000 شخص في أسابيع معدودة.

الهند

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2
India	5	5	4.2	4.4	4.7	4.6	5	5.1	4.9	5.3	5.1	5.5	5.4

الطلب السنوي

من المتوقع تراجع الطلب الهندي على النفط في عام 2020م بمقدار 400 ألف برميل في اليوم، وأن ينتعش مجددًا في عام 2021م بمقدار 520 ألف برميل في اليوم.

بدأت الهند إجراءات الحجر الصحي الصارمة في مارس 2020م، وتستمر هذه الإجراءات حتى يومنا هذا بالتزامن مع استمرار ارتفاع وتيرة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد. وتشمل هذه الإجراءات أشكالًا متعددة من لوائح الحجر الصحي، وإجراءات تقسيم المناطق التي تقيد حركة النقل. وكان من المتوقع أن تحول محفظة الطلب على المنتجات في الهند هذا العام من استهلاك منتجات البنية التحتية الثقيلة -أي الأسفلت، وفحم كوك البترول، وما إلى ذلك- إلى النقل، إلا أن ظهور هذا الوباء عرقل هذه الخطط. ويشير التحليل الأولي لتوقعات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) إلى أن طلب الهند على غاز البترول المسال والمنتجات المستخدمة للبنية التحتية سيشهد ركودًا هذا العام، كما أنه من المتوقع تراجع الطلب على وقود النقل والنافتا.

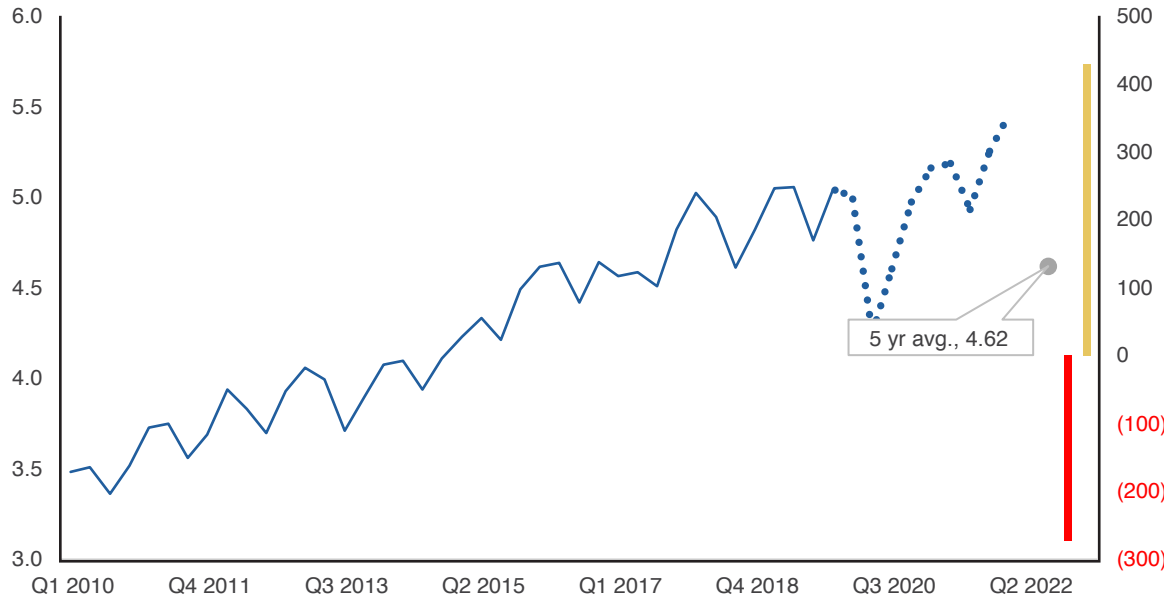
ومن جانب آخر، وجهت مشاريع البنية التحتية في الهند لعام 2020م نحو توزيع الغاز، بما يتماشى مع خطة الحكومة الرامية إلى خفض واردات النفط الخام بنسبة 10٪ في المستقبل القريب، وزيادة حصة السيارات الكهربائية (EVs) على الطرق. ورغم ذلك فإن الهند مثلها مثل بقية دول العالم، تواجه حاليًا فترات طويلة من الحجر الصحي، ونتيجة لذلك نفترض حدوث عمليات تأخير في هذه المبادرات. وقد تشهد الهند أيضًا زيادة في الطلب على الغاز النفطي المسال بنحو 150 ألف برميل في اليوم، بينما سيكون أقوى انخفاض يشهده الطلب في الطلب على وقود النقل.

الهند

الربع الثالث من عام 2020م

إننا نقدر ازدياد الطلب الهندي في هذا الربع على جميع المنتجات بمقدار 375 ألف برميل في اليوم، مدفوعًا بصفة خاصة بالطلب على بنزين المحركات عند 150 ألف برميل في اليوم. وكذلك من المتوقع حدوث تراجع في الوقود المستخدم في البنية التحتية، والمصنف على أنه "منتجات أخرى" (5- ألف برميل في اليوم). إلا أننا لا نتوقع حدوث انتعاش في طلب الهند ليصل إلى مستويات عام 2019م حتى حلول نهاية عام 2020م.

انحسار وارتفاع النمو الهندي (انحسار بملايين البراميل في اليوم، ونمو بآلاف البراميل في اليوم للفترة 2020-2021م)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

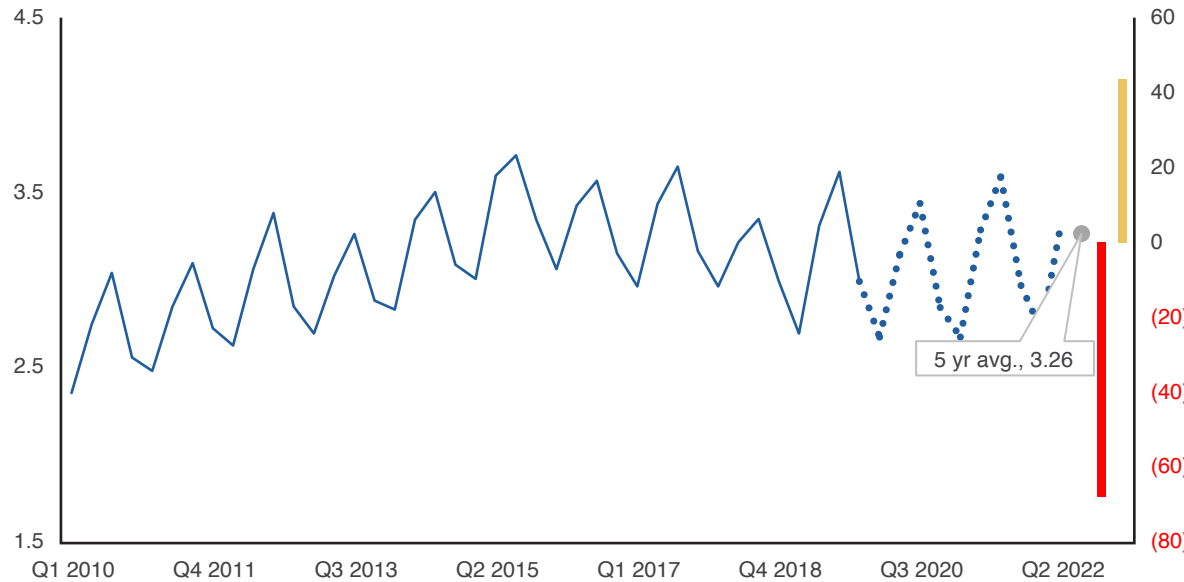
المملكة العربية السعودية

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2
Saudi Arabia	3.2	2.6	3.1	3.4	2.8	3	2.7	3.3	3.7	3.0	3.2	2.7	3.3

الطلب السنوي

من المتوقع انكماش الطلب السعودي على النفط في عام 2020 بمقدار 180 ألف برميل في اليوم، وأن ينتعش مجددًا في عام 2021م إلى 130 ألف برميل في اليوم.

انحسار وارتفاع نمو طلب المملكة العربية السعودية (انحسار بملايين البراميل في اليوم، ونمو بآلاف البراميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

نتوقع بالتزامن مع خروجنا من فترة الحجر الصحي لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي بدأ في شهر مارس 2020م وتراجع في شهر يونيو، حدوث انخفاض في الطلب على جميع المنتجات باستثناء زيت الوقود وغاز البترول المسال والناфта. ويجب أن يحصل الطلب على البنزين على أكبر فرصة له في الارتفاع (160 - ألف برميل في اليوم)، يليه الطلب على زيت الغاز أو الديزل (130 - ألف برميل في اليوم) ثم الطلب على وقود الطائرات (50 - ألف برميل في اليوم).

الربع الثالث من عام 2020م

على الرغم من الارتفاع الأخير الذي شهدته أسعار البنزين، إلا أنه من المتوقع أن تزيد المملكة العربية السعودية من استهلاكها للنفط على أساس ربع سنوي في اليوم في الربع الثالث 2020م بمقدار 300 ألف برميل في اليوم، بالتزامن مع بدء موسم الصيف. لذا نتوقع مع ارتفاع الطلب على وقود التبريد والنقل، أن ينجم عن ذلك أعلى معدل للطلب على جميع المنتجات، مع تبوء الطلب على البنزين والديزل مركز الصدارة عند (120 و 80) ألف برميل على التوالي.

مناقشة العرض

يبدو أن السوق تعود تدريجيًا إلى المزيد من العمليات العادية على الرغم من الأزمة المستمرة، إذ تعيد الثقة في التخفيضات التي أجرتها أوبك وشركائها (أوبك+) والجهات الفاعلة الأخرى التي خفضت بموجبها الإنتاج لأسباب اقتصادية بحتة- العرض والطلب ضمن حدود أكثر قابلية للتنبؤ. وربما شهدنا حالة تدني الطلب حتى في حالة حدوث موجات ثانية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، (راجع قسم التحرير، ما بعد الصدمة)، لذا فإن عدم اليقين الآن يدور حول الانتعاش وليس حول المزيد من الانخفاض في العرض "تضاؤل الكم المعروض".

يعد سلوك مختلف الجهات الفاعلة في السوق قضية رئيسة في المستقبل القريب للعرض؛ إذ انقضت نوبة الفزع جراء الانهيار الأولي لأسعار النفط، وتوفر لدى المنتجين الوقت الكافي لصياغة استراتيجيات ملائمة لتجاوز هذه الأزمة والمضي قدمًا. غير أن التخفيضات التي أجرتها أوبك وشركائها (أوبك+) تعد غير مسبقة، وتخضع مستويات امتثال الدول الأعضاء حيالها لتدقيق أشد من أي وقت مضى، ولقد تعهدت الدول غير الأعضاء في أوبك كذلك بإجراء تخفيضات. وعلى أية حال، يبدو أن غالبية هذه التخفيضات كانت على الأرجح بسبب العوامل الاقتصادية والبنية التحتية. إذ أنه من المرجح أن يكون التزام الدول غير الأعضاء في أوبك بهذه التخفيضات أضعف بكثير من التزام الدول أعضاء المجموعة، كذلك من المرجح أن يتم التخلي عنها سرعان ما تشهد الأسعار تحسنًا.

كذلك كان لاستراتيجيات التسعير التي تستخدمها بعض الأطراف الفاعلة تأثيرًا واضحًا؛ إذ تؤدي المنافسة على الأسواق الرئيسية إلى تغير المحافظ المعتادة للمستوردين والمصدرين، كما تعزز تأثيرات الجودة ذلك في ظل وجود أنواع الخام الثقيل والمر بسعر أعلى مقارنة بدرجات الخام الخفيف الأكثر وفرة بسبب مجمعات التكرير المتوقفة. ويستفاد من هذا في مداولات اتخاذ قرارات المشغلين ذوي الميزانيات المحدودة للتركيز أكثر على أنواع الخام الثقيلة.

ويعتبر تعطيل سير العمليات العادية للتشغيل مع الإغلاق المؤقت أمرًا غير معتاد إلى حد ما في الأوقات العادية، بل لم يسبق حدوثه بالمقياس الحالي. كيف ومتى يمكن العودة إلى عمليات التشغيل؟ هل يوجد مبرر للإغلاق الدائم؟ وهل يمكن أن تتكبد الأصول خسائر في الإنتاج تستحق الدراسة؟

إن للبنية التحتية القدرة إما على تفاقم أو تخفيف مخاوف العرض، مع الإتيان بأفكار مبتكرة من الرمال النفطية الكندية المجهدة بالفعل. فضلًا عن ذلك، توجد تهديدات للعرض في مواضع أخرى مثل الطعن القانوني الحالي لخط أنابيب داكوتا. ولحسن الحظ، قد لا تكون السعة التخزينية التي بلغت حد التشبع عاملًا يؤثر على القطاع التمهيدي، ما لم يحدث انخفاض حاد آخر في الطلب.

بيد أن هنالك مخاوف تتعلق بقدرة الزيت الصخري على النهوض بعد التعثر (الانتعاش)، إضافة إلى جفاف الاستثمار في مشروعات الزيت الصخري، ووجود عدد قليل جدًا من منصات الحفر، وازدياد معدلات الإصابة بالفيروس في مناطق مثل تكساس، فضلًا عن أن التهديد بانخفاض آبار النفط بدأ يظهر بالفعل.

وأخيرًا، نلاحظ أن المخاطر غير التقنية على العرض آخذة في الظهور، وقد أصبحت الانتخابات الرئاسية الأمريكية المزمعة في شهر نوفمبر سباقًا تتسم بالمزيد من التنافس، وقد تؤثر سلبيًا على سياسة الزيت الصخري. كما أن تزايد التوترات بين الدول -بما فيها تلك القائمة بين الهند والصين، والهند وباكستان، والصين والولايات المتحدة الأمريكية- تتجاوز المخاوف المحلية.

توقعات العرض

من المتوقع انخفاض المعروض العالمي من السوائل في عام 2020م بنحو 7.2 مليون برميل في اليوم، إلى 93.4 مليون برميل في اليوم. ورغم ذلك فإن تخفيضات الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++) أعادت بنجاح الثقة إلى الأسواق. وقد تحسنت بيئة الأسعار المنخفضة في الربع الثاني، بالتزامن مع عودة بعض الإنتاج المغلق في الأشهر المقبلة. ويعد هذا الرقم من العرض لعام 2020م مرتفعًا بسبب زيادة المعروض الذي شهده الربع الأول، وسيكون أقرب إلى 91 مليون برميل في اليوم إذا تم استبعاد الربع الأول. أما في عام 2021م، فمن المتوقع أن يتعافى المعروض العالمي من السوائل بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 95.7 مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع الاتجاه التصاعدي البطيء للأسعار. ورغم ذلك فإن الزيادة في العرض تعتبر أقل بكثير من الزيادة المتوقعة في الطلب، مما يسمح بالعمل على الزيادة الهائلة في المخزونات المتراكمة في عام 2020م.

كما عوضت التخفيضات الأولية لأوبك وشركائها (أوبك++) التي تم تمديدتها قليلًا بعد إعلانها- جزئيًا بسبب عدم امتثال بعض الدول الأعضاء. وقد أولى فريق توقعات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) اهتمامًا بالغًا بالجهود الأحدث عهدًا الرامية إلى زيادة التدقيق وزيادة الدمثال العام (بما فيها

التعويض عن عدم الدمثال السابق). وإننا نفترض أن أي نقص قد تعوضه الدول الأعضاء الأخرى مجدّدًا بتخفيضات أكثر حدة، وفقًا للطرق الأخرى المتبعة لتعويض النقص. كذلك من المتوقع أن تتبع الأطراف الفاعلة من خارج أوبك التي التزمت بالتخفيضات نموذجًا لصنع القرار الاقتصادي، إذ سيعملون إنتاجهم بسرعة أكبر استجابة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط.

سلط المشاركون في دراستنا الاستقصائية الضوء على التحديات الجيوسياسية والإنتاج من أعضاء أوبك المعفيين -إيران، وفنزويلا، وليبيا على الأرجح- كمصادر محتملة للمخاطر التصاعدية على نمو الإنتاج، كما سلطوا الضوء كذلك على أن الصراع بين بعض القوى الكبرى سيكون خطرًا كبيرًا من مخاطر تراجع العرض، إلا أن هذا الاحتمال يعد ضعيفًا للغاية.

انخفض معروض النفط الضيق بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2020م بالتزامن مع تضائل أجهزة الحفر، مما يشير إلى أن معدلات النمو قد لا تعود إلى مستوياتها لعام 2019م لبعض الوقت. غير أنه يمكن أن يشهد عام 2021م انتعاشًا بالتزامن مع استئناف عمليات الحفر. ومن ناحية أخرى، قد تسهم عمليات الإغلاق المؤقت وغيرها

من المخازن المؤقتة للنظام -مثل الآبار غير المكتملة- في استعادة حوالي نصف صافي الخسائر لعام 2020م. كما أن الأرض المفقودة من جراء عمليات الحفر المتباطئ والإغلاق الدائم للأصول الأقل إنتاجية -وعلى الأرجح أقساط التأمين ضد المخاطر المرتفعة- ستشكل جميعها عائقًا لأي نمو سريع في العرض بعد الانتعاش. فيما تشير النتائج الأولية التي توصلنا إليها إلى أنه يمكن لإمدادات الزيت الصخري أن تنمو أو تنخفض في عام 2021م، وأن هذا يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى استجابة الدول لمعدلات الإصابة المحتملة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وسنستكشف بعضًا من هذه المعطيات في كلمة العدد "ما بعد الصدمة" التي ترد لاحقًا في هذا التقرير.

ستشهد أنواع الخام التقليدية في عام 2020م أكبر معدل من تخفيضات العرض -ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تخفيضات أوبك وشركائها (أوبك++)- ولكنها ستعاود الانتعاش في عام 2021م استجابة لزيادة الطلب ومؤشرات الأسعار. قد يكون هناك تركيز على المدى القصير على أنواع الخام الثقيلة التي تعود إلى الأسواق أولًا؛ لأنه تم تسعيرها بسعر أعلى لتغذية مجمعات التكرير المتوقفة.

أوبك وشركاؤها (أوبك+)

العقوبات المفروضة على فنزويلا وإيران، وانحسرت حدة الصراع الداخلي في ليبيا. ورغم ذلك فإنه من غير المحتمل أن تشهد فنزويلا وإيران رفع العقوبات عنهما في المستقبل القريب دون إحداث تغييرات ملموسة في قيادتهما الوطنية أو في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مصدر هذه العقوبات. بيد أن ليبيا شهدت تغييرًا في ثرواتها مع إعادة فتح موانئها، والذي يمكن أن يضيف حوالي مليون برميل في اليوم إذا عادت إلى مستوى إنتاجها في نوفمبر 2019م.

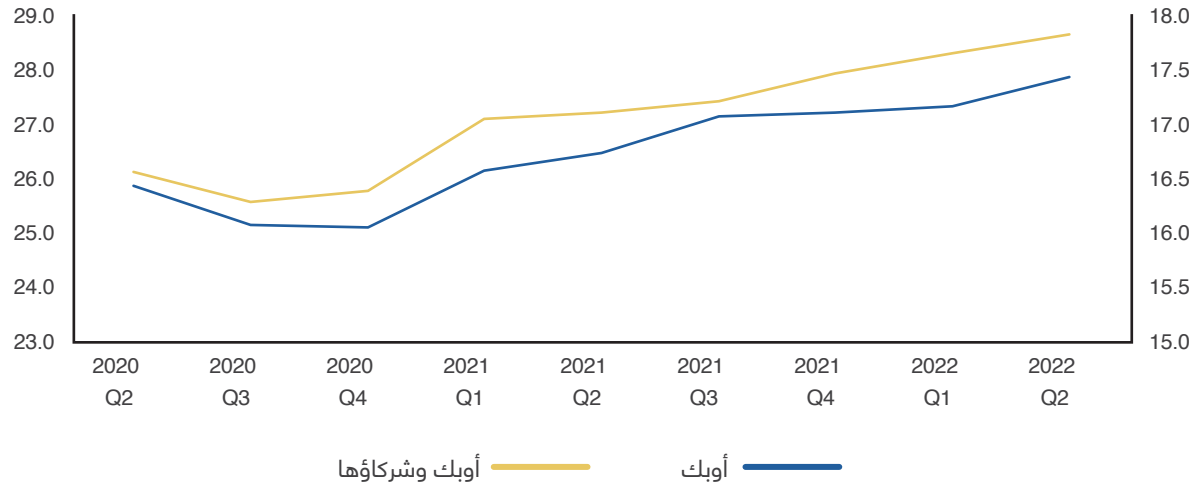
العودة إلى الأسواق. كذلك يعني مستوى التخفيضات بين دول أعضاء أوبك وشركائها (أوبك+) أنه من غير المرجح أن تكون التخفيضات الأساسية في الإنتاج عاملًا مؤثرًا في الوقت الراهن. إلا أنه إذا لم يتم الحفاظ على الاستثمارات في السعة التخزينية، فقد يؤثر توقف التخفيضات على الأسواق تأثيرًا كبيرًا.

إن لدى الدول الأعضاء المعفيين من أوبك -فنزويلا وإيران وليبيا- القدرة على زيادة العرض بدرجة كبيرة إذا تم رفع

كانت تخفيضات العرض من جانب أوبك وشركائها عاملًا هامًا لإعادة الاستقرار، على الرغم من أنها ليست كافية لتحقيق التوازن في الأسواق. ورغم أن الامتثال الأولي كان بطيئًا إلى حد ما، إلا أن الاهتمام المتزايد بمستوى امتثال الدول الأعضاء (أكثر من 100٪ في شهر يونيو) إلى جانب الاستعداد لتعديل جدول التخفيضات، قد أعاد الثقة بأن أوبك وشركائها (أوبك+) ككل يمثلون للتخفيضات المتفق عليها. فيما يعد امتثال فرادى الدول الأعضاء أقل أهمية من تحقيق المجموعة للأهداف بشكل جماعي؛ فعادة ما تقوم بعض الدول من الأعضاء الأساسيين بالتعويض عن هذه الخسارة. ورغم ذلك يبدو أن التدقيق في مستوى الامتثال سيكون مرتفعًا في المستقبل، بينما سيكون التسامح مع حالات عدم الامتثال متدنًا للغاية.

لم تغير الجدية التي يتم بها التعامل مع أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من تفسيرنا الأولي الذي مفاده أنه ينبغي أن يكون مستوى الامتثال لهذه التخفيضات مرتفعًا في المستقبل. ورغم ذلك فقد تواجه بعض التحديات في عام 2021م؛ إذ أن الفرصة سانحة للاستيلاء على حصتها في السوق. ويمكن أن يأخذ هذا شكل تعديل لهدف مجموعة أوبك، أو مخالفة فرادى الدول الأعضاء لالتزاماتهم للاستفادة من الطلب المتزايد. ويتمثل الدافع المحتمل لتخفيف مستوى الامتثال في السعر، الذي يرتبط بدوره بالسرعة التي يتم بها تجفيف المخزونات المتراكمة. غير أن أكبر تهديد للخروج المبكر من التخفيضات يتمثل في سلوك الأطراف الفاعلة في مجال الزيت الصخري، وقدرتهم على

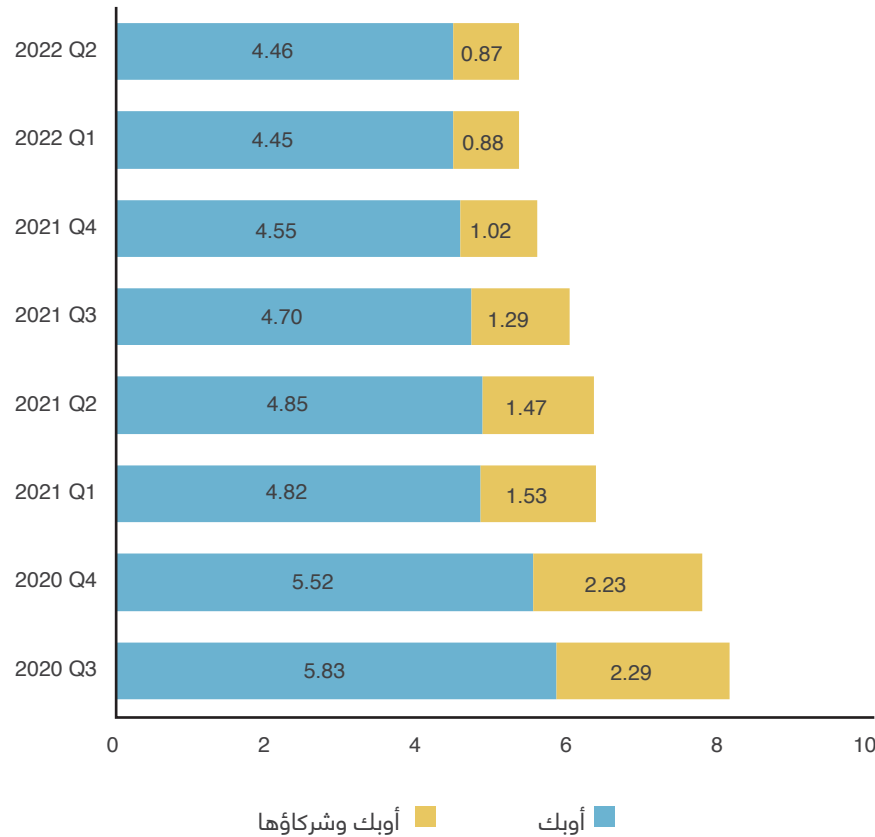
انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)



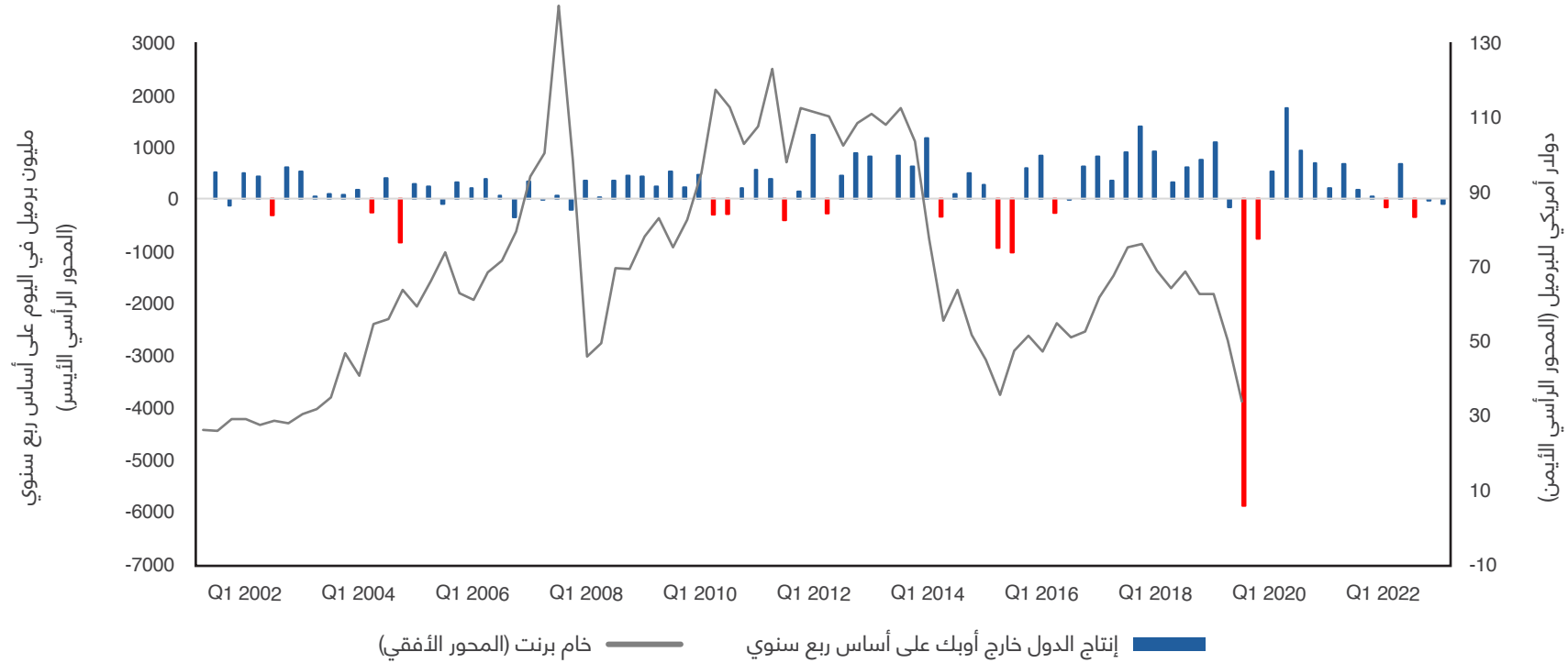
ملحوظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية الفائضة المقصودة هنا إلى التخفيضات المستهدفة لاتفاقية أوبك وشركائها الحالية، وستضاف السعة الإضافية في المملكة العربية السعودية، سواء أكانت 12 أم 12.5 مليون برميل في اليوم، وهو ما يتراوح ما بين (1 أو 1.5) مليون برميل في اليوم إلى الأرقام المبينة في الرسم البياني بأكمله.

من المفترض أن تزداد الطاقة الفائضة لأوبك وشركائها (أوبك+) زيادة طفيفة في الربع القادم، مع زيادة الامتثال وتمديد تخفيضات أكبر للعرض حتى شهر يوليو على الأقل. ومن شأن هذا أن يضع الطاقة الإنتاجية الأساسية الفائضة لأعضاء أوبك عند حوالي 5.83 مليون برميل في اليوم، ومع شركاء أوبك (أوبك+) عند حوالي 2.29 مليون برميل في اليوم. وينبغي أن تظل هذه المستويات ثابتة مع بعض الاختلافات، حتى نهاية العام عندما يتم التخطيط للخفض التالي للتخفيضات. غير أن عمليات خفض التخفيضات الإضافية التي أجرتها المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا ينبغي أن تحدث فرقاً كبيراً، إذ سيقابلها المزيد من الامتثال والتخفيضات طويلة الأجل للأعضاء الآخرين. ونتوقع عادة أن تحقق أوبك وشركائها (أوبك+) أهدافها، ولكن كيفية تحقيق ذلك تعد أمراً أقل مدعاة للقلق.

قد يحدث انخفاض طفيف في الطاقة الإنتاجية للأعوام 2021 و2022م إذا قررت أوبك وشركاؤها (أوبك+) خفض التخفيضات في وقت مبكر، أو إذا تعثر فرادى الدول الأعضاء في مستويات امتثالهم. ولعل هذا التوقع يتماشى مع نتائج الاستطلاع الذي أجريناه مؤخراً، التي أظهرت أن الامتثال العالي للتخفيضات يتراجع بمرور الوقت طبقاً لتغير ظروف السوق (تنخفض الثقة في الامتثال بمقدار النصف تقريباً خلال الأرباع الثمانية القادمة). وعلى الرغم من أن نهاية التخفيضات المعلنة ستكون في الربع الثاني من عام 2022م، إلا أن الرسم البياني التالي يبقي عليها. ومن المحتمل أن تكون العملية التي سيضاف من خلالها ما يقرب من 6 ملايين برميل في اليوم إلى السوق تدريجية ومنظمة بدرجة كبيرة.

الدول خارج منظمة أوبك وشركائها

إنتاج الدول خارج أوبك وأسعار نفط خام برنت



النمو خارج أوبك وشركائها:

- من المتوقع انخفاض المعروض من النفط المحكم في عام 2020م بمقدار 1.44 مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع تراجع الطلب على سوائل الغاز غير التقليدية والرمال النفطية بمقدار 120 ألف برميل في اليوم و350 ألف برميل في اليوم.
- يكون توزيع الانتعاش في عام 2021م أقل وضوحًا في ظل وجود تأثير لنشاط منتجي الزيت الصخري على توازن الإنتاج المطلوب من قبل أوبك وشركائها.
- ستكون السمات الرئيسة لقصة إنتاج الدول من خارج أوبك وشركائها للأعوام 2020-2021م بمثابة قصة تحكي الكفاح من أجل العمل في ظل ظروف تسودها الأسعار المنخفضة، وقيود البنية التحتية للتخزين، واحتمالية الدفاع عن حصتها في الأسواق.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

تم في أوائل شهر يوليو تداول سعر خام القياس الكندي (WCS) Western Select عند 37.15 دولارًا للبرميل، مما أعاد بعض مظاهر الحياة الطبيعية إلى أسواق النفط الكندية. كذلك زادت احتمالات التعافي المبكر للإغلاق في الإنتاج بدرجة ملحوظة، بالتزامن مع انخفاض تكاليف التشغيل لمشاريع الرمال النفطية القائمة على البخار لتصل إلى (7-8) دولارًا للبرميل. بالإضافة إلى ذلك قامت مجمعات التكرير المتوقفة بدفع علاوة على الأنواع الأثقل من الخام. ونتوقع أن تستعيد الرمال النفطية غالبية تخفيضاتها لعام 2020م في عام 2021م مع تحسن أسعار الخام القياسي الكندي (WCS)، على افتراض عدم تدهور العوامل الأخرى مثل البنية التحتية.

وقد تخطت الأسعار بالنسبة لخام غرب تكساس الوسيط (WTI) فعليًا حاجز 40 دولارًا أمريكيًا لكل برميل، إذ أعاد بعض المنتجين بالفعل بعض الإنتاج المغلق إلى الشبكة. أما إذا استمر سعر خام غرب تكساس في الارتفاع، فينبغي أن تعود جميع كميات الخام المنتجة المغلقة تقريبًا إلى الأسواق، ونأمل أن يكون ذلك بوتيرة بطيئة. أما فيما يتعلق بعام 2020م، فإننا نشهد في الوقت الراهن انخفاضًا في الصخر الزيتي أقل مما توقعناه، مع إمكانية استعادة السيطرة بوتيرة أسرع في عام 2021م في حال تجاوز سعر خام غرب تكساس الوسيط المستوى الرئيس (45 دولارًا للبرميل) الذي سيحفز استئناف عمليات الحفر.

خففت -على ضوء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)- الصعوبات التاريخية في نقل الرمال النفطية قليلًا، بالتزامن مع الإعفاءات الممنوحة بشأن "قانون التجارة الساحلية"؛ إذ تسمح هذه الإعفاءات للناقلات الأجنبية بنقل الخام من الغرب إلى الساحل الشرقي لكندا عبر قناة بنما. كذلك استخدم بعض المنتجين استراتيجيات مبتكرة، مثل استخدام خطوط الأنابيب القديمة لزيادة السعة التخزينية، ريثما تتحسن الأسعار.

يواجه إنتاج النفط المحكم وضغطًا صعبًا للغاية، ولكنه ليس بدرجة الصعوبة التي بدا عليها قبل بضعة أشهر مضت. ولقد تسببت حالة عدم اليقين بشأن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار الأسعار في النصف الأول من عام 2020م في تسارع وتيرة حالات إعلان الإفلاس، وعمليات تخفيض القيمة الدفترية للأصول وغيرها من النتائج السلبية. ورغم ذلك أدى تحسن الأسعار في الآونة الأخيرة وخفض تكاليف التشغيل إلى التحسين النسبي للتوقعات. بينما ظلت المرونة السمة الأساسية للمنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يبدوون في استعادة سيطرتهم مجددًا قبل حلول نهاية عام 2020م.

ألقى انخفاض عدد منصات الحفر، وإغلاق الآبار، ومحدودية الوصول إلى التمويل بظلاله على معدل نمو النفط المحكم في الآونة الأخيرة. بيد أنه بالتزامن مع استمرار إعادة فتح الاقتصاد العالمي، واستقرار الأسعار، وثبت أن بعض الطاقة الإنتاجية الفائضة غير المتصلة بالشبكة ذات طبيعة مؤقتة، فإن القدرة على استعادة الإنتاج والكفاح من أجل الفوز بحصة من السوق يمكنها أن تحد من قدرة السوق على المسارعة في استنزاف المخزونات المتراكمة، ودفع الأسعار إلى مستويات فترة ما قبل اندلاع الوباء.

السيناريوهات المحتملة للمخاطر، يونيو 2020م

Risk category	Item	Supply/demand Impact (Kb/d)		2020	2021		2022	
Producer supply risks	Stronger OPEC compliance	Supply	↓ 250 - 420					
	Exempt OPEC production	Supply	↑ 80 - 180					
	Shale rebound	Supply	↑ 220 - 470					
	Oil Sands rebound	Supply	↑ 50 - 210					
	Major conflict	Supply	↓ 120 - 730					
Demand risks	Prolonged economic crisis	Demand	↓ 5000 - 8000					
	2nd wave of quarantine	Demand	↓ 1000 - 4000					
	Transport behavioral changes	Demand	↓ 400 - 750					
	Extreme weather	Demand	↓ 0 - 220					
	IMO sulfur regulations	Demand	↑ 0 - 300					
Demand recovery shape		V-shaped	12%					
		L-shaped	6%					
		W-shaped	38%					
		Square root	47%					
U.S./China tensions		Yes	97%	No	3%			
Trump winning U.S. election		Yes	35%	No	65%			
OECD Asia Oceania rebounding		Yes	50%	No	50%			
Middle East lagging recovery		Yes	79%	No	21%			

تعتمد فئات المخاطر الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على الأحداث الجارية التي تؤثر على صناعة النفط، إذ تستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر المقابل لتقدير الآثار المحتملة، مع مراعاة مكونين، هما: احتمال وقوعها، وأثرها.

احتمال الحدوث: يوضح الرسم البياني المظلل أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث الخطر (كلما كان التظليل أغمق، زادت احتمالية حدوثه).

التأثير: يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات -فغالبًا ما يكون العرض المحلي محميًا- أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو تغيير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمخاطر التوريد، فإننا نقوم بمضاعفة احتمالية الحدوث من التأثير المحتمل.

وفيما يتعلق بمخاطر الطلب، يقوم النموذج بأمرين، إما: فحص الحوادث التاريخية كمضاعفات ثم تطبيق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، أو تقدير التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج عبر التغيرات في المتغيرات الخارجية؛ لتحديد الآثار المترتبة على الطلب على النفط في المستقبل.

الأرصدة في زمن كورونا (كوفيد-19)

عام 2020م مقدار 5 ملايين برميل في اليوم. إلا أن السوق سيتوازن في عام 2021م لأن العديد من المنتجين الآخرين سيوقفون الإنتاج إذا انهارت الأسعار أكثر فأكثر. ومن المتوقع في هذه السيناريوهات المماثلة، أن يخلق قانون تحقيق التوازن هذا بيئة مواتية لارتفاع الأسعار في نهاية المطاف، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. بيد أن هذا قد يكون عرضة لخطر دعم صناعة الزيت الصخري، بخاصة عند مستويات أسعار أعلى من 45 دولارًا للبرميل.

تتوقع تنبؤات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) أنه وبسبب بيئة الأسعار المنخفضة، فإن الزيت الصخري لن يواجه وحده الانخفاضات المدفوعة بالاستثمارات، بل كذلك الحال لأغلب المنتجين في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لهذا قد تتاح الفرصة لأعضاء أوبك وشركائها لعكس تخفيضاتهم وحتى اكتساب حصة في السوق لامتناسص قدرًا كبيرًا من نمو الطلب.

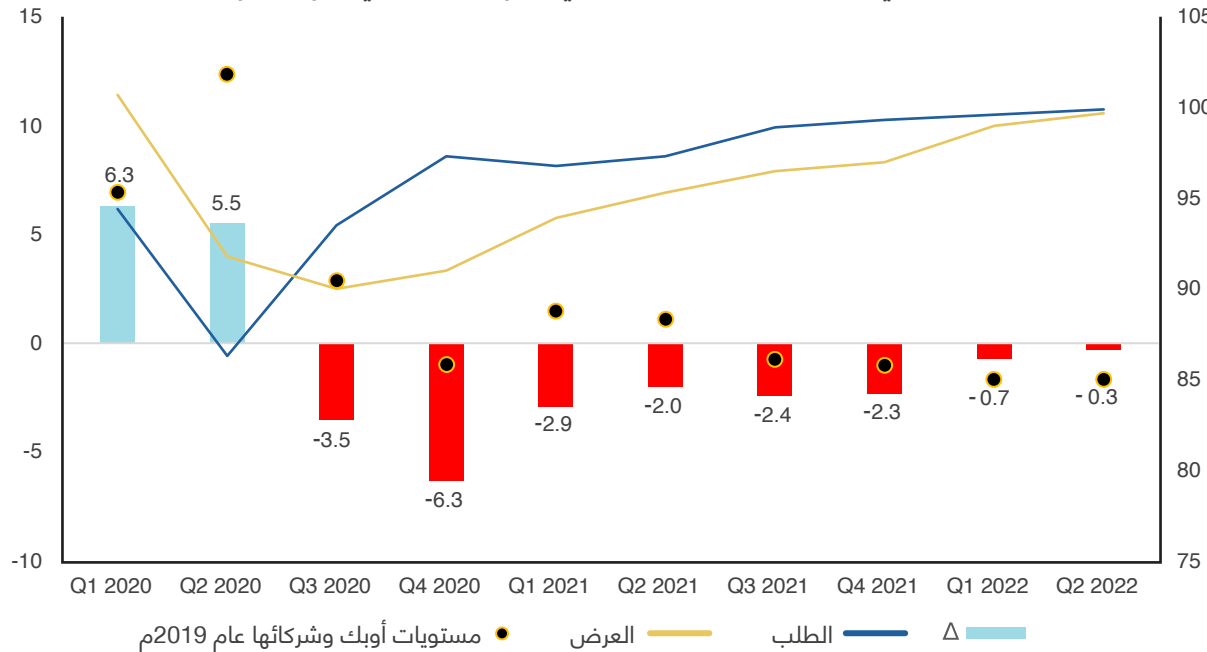
أما إذا أبقى أعضاء أوبك وشركائها مستويات الإنتاج مماثلة لمستويات عام 2019م، فقد يتجاوز فائض السوق في

أوضح تقييمنا أنه من المرجح على مدار الأرباع الثمانية القادمة أن تظل الأسواق في حالة العجز، على افتراض أن أعضاء مجموعة أوبك وشركائها يمثلون لتخفيضاتها، غير أننا نتوقع أن يكون لسحب المخزونات تأثيرًا ضئيلًا على الأسعار حتى يصل العجز إلى مستويات أكثر طبيعية.

كذلك تتوقع تنبؤات كابسارك للأسواق النفط (KOMO) متوسط فائض عالمي طوال عام 2020م - وإن كان يتحرك نحو حالة العجز في النصف الثاني من عام 2020م - وأن يستمر العجز ويتعمق في عام 2021م. ويعتمد هذا التقييم على أساس التزام أعضاء أوبك وشركائها باتفاقيتهم بعد حلول عام 2020م. ورغم ذلك قد يكون بالإمكان موازنة السوق بحلول بداية عام 2021م من خلال التخفيضات الضئيلة بالترزامن مع تراجع مستويات المخزونات.

كذلك نتوقع أن تركز التخفيضات هذا العام على النفط التقليدي بشكل أساسي. ومع ذلك فإن إنتاج النفط المحكم عام 2020م سيكافح أكثر من غيره؛ لأن معظمه سيكون إنتاجًا غير طوعي. ولقد أشارت التقديرات في شهر يناير المنصرم إلى أن الزيت الصخري الأمريكي يواجه بالفعل صعوبات، وأن نمو القطاع سيتباطأ إلى معدل مليون برميل في اليوم، على الرغم من أن الأسعار ستبلغ حوالي 60 دولارًا للبرميل. وبالنظر إلى الوضع الراهن، نجد تسارع وتيرة الصعوبات التي تواجه الزيت الصخري فقط، مما سيؤدي إلى تهينة المجال لبدء المزيد من أعمال النفط التقليدي في عام 2021م أكثر مما كان متوقعًا في السابق. أما إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وتعذر سحب المخزونات بوتيرة أسرع، وأظهر إنتاج الزيت الصخري مرونة أكبر من المتوقع، فقد يطلب من أعضاء أوبك وشركائها الإبقاء على تخفيضاتهم من أجل تحقيق التوازن في الأسواق. كذلك

التوازن الفصلي للعرض والطلب، مليون برميل في اليوم - الفصل الثاني لعام 2022م



المصدر: كابسارك، يوليو 2020م.
* الرسم البياني أعلاه تحسين لإحصاءاتنا للربع الثاني

قواعد أسعار المخزونات

لا شك أن سلوك المخزونات سيدل على اتجاه تحركات الأسعار؛ إذ تظهر البيانات الأولية لشهر يوليو عام 2020م انخفاضات في المخزونات الحقيقية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. لذا فإن من المتوقع أن تتعثر المخزونات المستهدفة في نموذج تنبؤات كابسارك للأسواق النفطية (KOMO) جراء العديد من عوامل الخطر السلبية، التي تشمل المخاوف من الانتشار المتواصل لجائحة فيروس كورونا المستجد، وأن يؤثر ذلك سلبًا على آفاق الطلب وانخفاض الاستثمارات وتركيز الدول على الأنظمة الصحية بدلًا من أمن الطاقة.

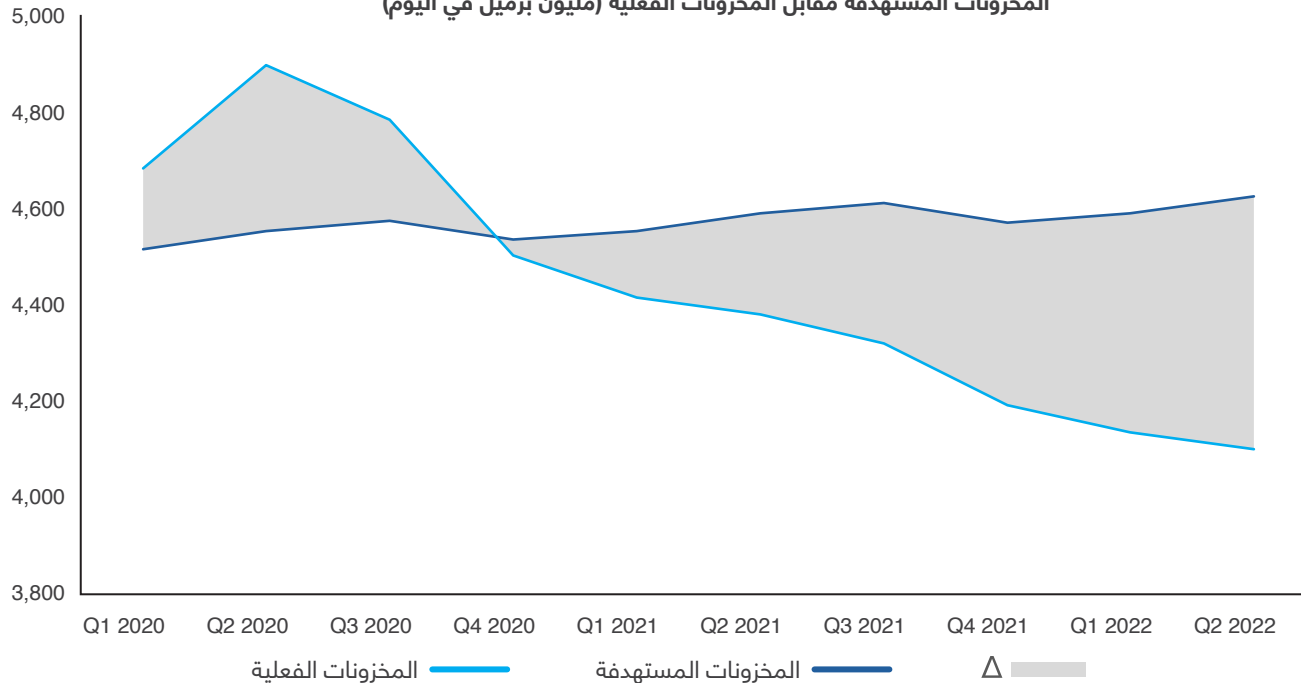
يعتبر المخزون المستهدف هيكليًا نظرًا يعكس المستوى الكلي "العادي" للمخزونات التي تحتاجها صناعة النفط للوفاء بالالتزامات التعاقدية، لتكون بمثابة وسادة لسلسلة التوريد المعقدة التي تميل إلى تسليم المنتج في "دفعات"، والتغييرات العازلة غير المتوقعة في العرض والطلب على النفط الخام. وهي مستمدة من بيانات مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام مكون اتجاه يعكس النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فضلًا عن مكون موسمي يعكس الظواهر مثل موسم التدفئة في فصل الشتاء، ومواسم القيادة في الصيف، ومواسم التبريد.

من المتوقع في هذه التنبؤات -وبالتزامن مع تحرك السوق إلى الدخول في حالة العجز اعتبارًا من الربع الثالث لعام 2020م- أن تستمر المخزونات في الانخفاض طوال الربع الثمانية المقبلة، كما نتوقع في الوقت الراهن تراجع المخزونات الحقيقية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ما دون المخزونات المستهدفة في عام

2021م، إذ يدعم العجز العالمي عمليات السحب -أي التخزين الفعلي البري والعائم- خلال النصف الأول من عام 2021م. ولأن المخزونات المرتفعة تشير إلى أسعار سلبية والعكس صحيح، تتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن تبدأ تخفيضات مجموعة أوبك وشركائها القوية في إعادة تحقيق التوازن للمخزونات، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بوتيرة بطيئة على مدى الربع الثمانية المقبلة. ويبدو في الواقع أن التخزين العائم في حالة تراجع مستمر منذ منتصف شهر يونيو المنصرم.

يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن تشهد المخزونات الحقيقية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ملايين نموًا في عام 2020م بمقدار 95 مليون برميل في اليوم فقط، ونموًا في 2021م بمقدار 37 مليون برميل في اليوم. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو المخزونات المستهدفة في عام 2020م بمقدار 244 مليون برميل في اليوم، ثم تعاود الانخفاض في عام 2021م بمقدار 392 مليون برميل في اليوم لأن الطلب حينها سيتجاوز العرض.

المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية (مليون برميل في اليوم)



* الرسم البياني أعلاه تحسين لإحصاءاتنا للربع الثاني

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وكابسارك، يوليو 2020م.

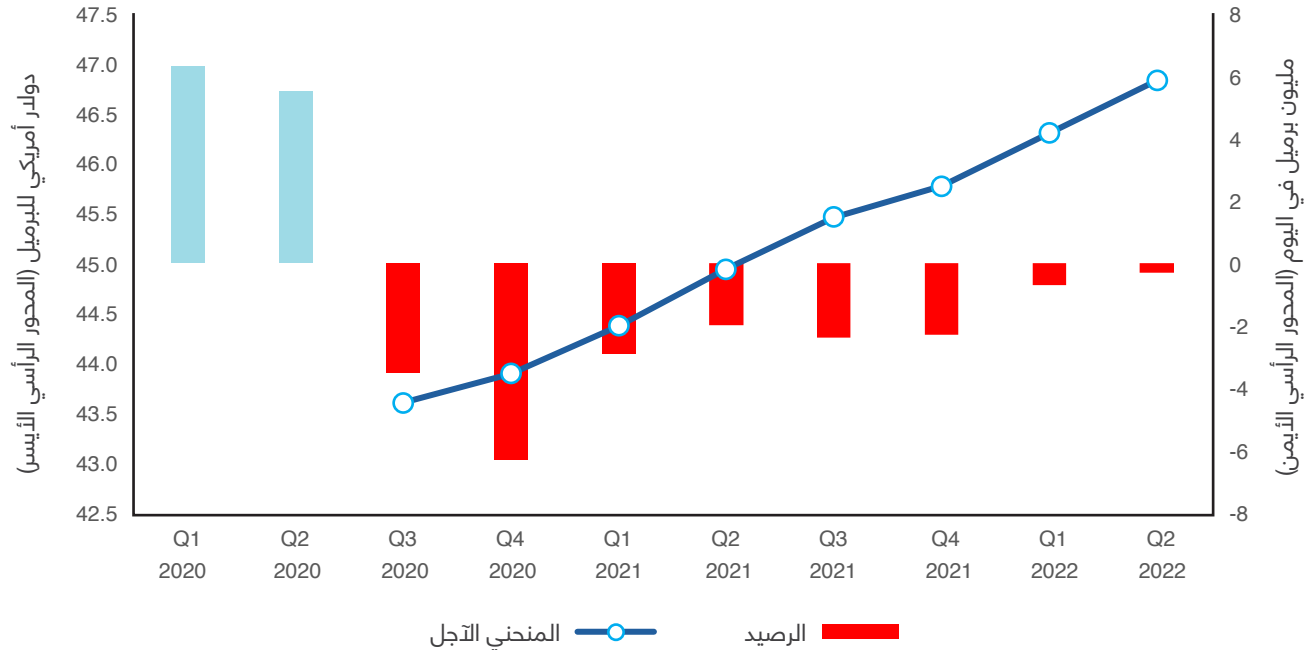
قواعد أسعار نفط برنت

2022	2021	2020		Q2 2021	Q1 2022	Q4 2021	Q3 2021	Q2 2021	Q1 2021	Q4 2020	Q3 2020	
54.54	49.09	39.13	بلومبيرغ			49.94	47.93	45.72	43.65	40.98	35.71	بلومبيرغ
	63.50	56.82	اتجاهات الأسواق		65.00	59.00	66.00	64.50	61.66	61.66	58.00	اتجاهات الأسواق

المصدر: بلومبيرغ، 07 يوليو 2020م.

* يستند الشعور السائد في الأسواق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.

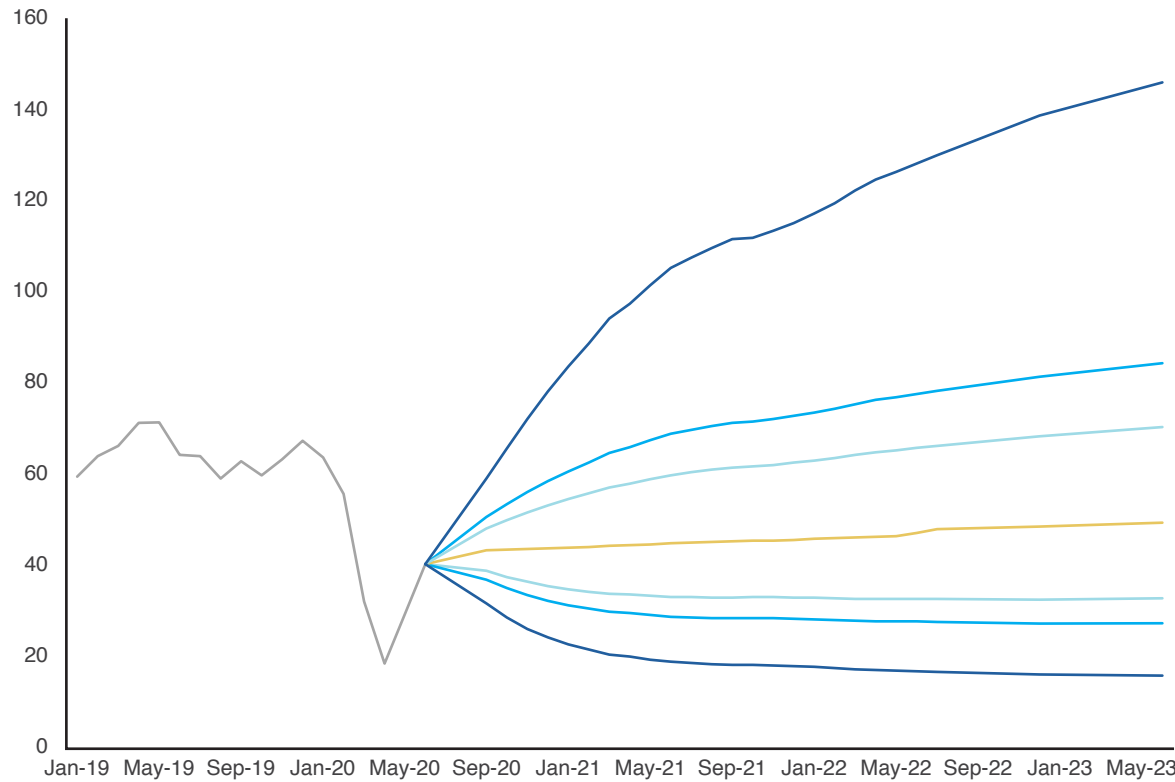
تنبؤات كابسارك للأسواق النفط الخام برنت مقابل الأرصدة والمنحني الآجل



* الرسم البياني أعلاه تحسين لإحصاءاتنا للربع الثاني

قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

سعر خام برنت وفواصل الثقة 50%، و68%، و95% (دولار أمريكي / للبرميل)



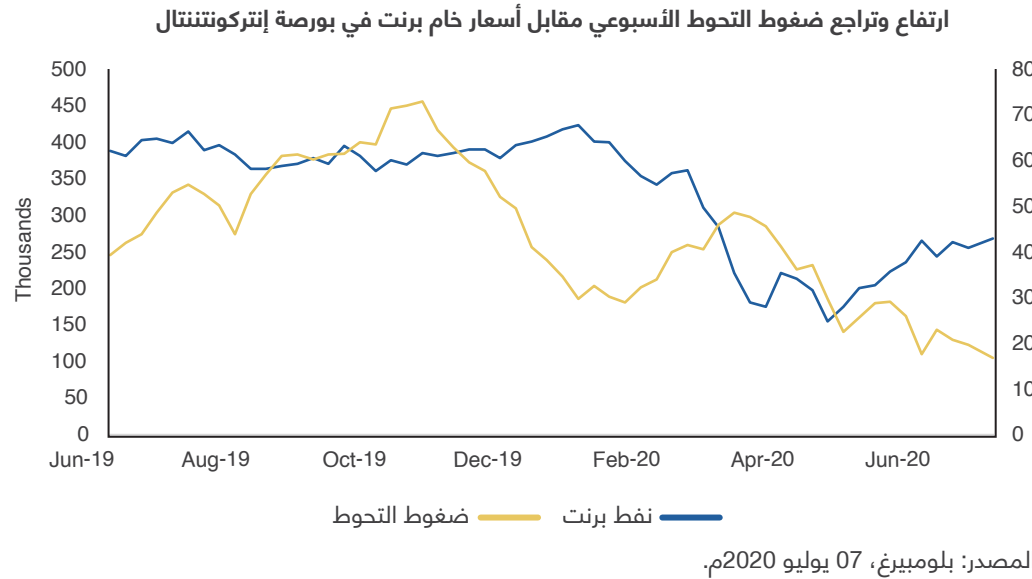
سعر التسليم الفوري لنفط برنت، تسليم ظهر السفينة (دولار / للبرميل) — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (50%)
 سعر العقود الآجلة لنفط برنت، تسليم ظهر السفينة (دولار / للبرميل) — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (68%)
 — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (95%)

يوضح الرسم البياني التالي فترات الثقة المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود خيارات النقود (عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

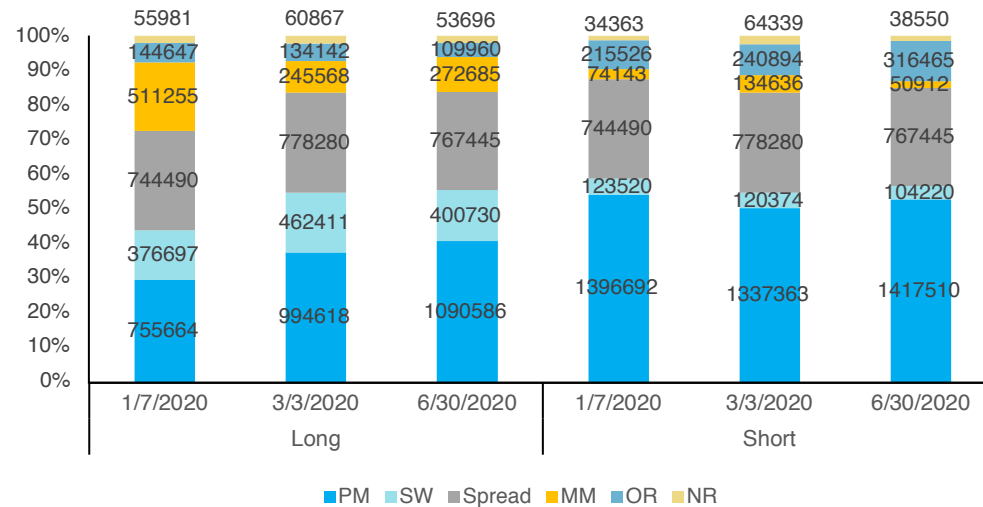
تمثل الرسوم البيانية الحدود المحسوبة بفواصل الثقة بنسب تتفاوت ما بين 50%، و68%، و95% على التوالي.

قواعد أسعار الأسواق

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني التالي سعر التسوية لخاص برنت مقابل ضغط التحوط، إذ يعتبر ضغط التحوط مقياسًا للمراكز التجارية المالية الصافية -المنتجون، والتجار، والمعالجات، والمستخدمون- بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة. كما أنه يشير حاليًا إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحوطات السوق، بينما تشير حقيقة استمرار ضغط التحوط في الانخفاض خلال الربع الثاني إلى أن السوق لا تزال غير مستقرة بسبب تخفيضات بعض الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++)، أو أنها ربما متشككة بشأن حدوث موجة ثانية من فيروس (كوفيد-19)، والمخاوف من تراجع الأسعار مع تسطح منحني تأجيل عمليات التسليم.



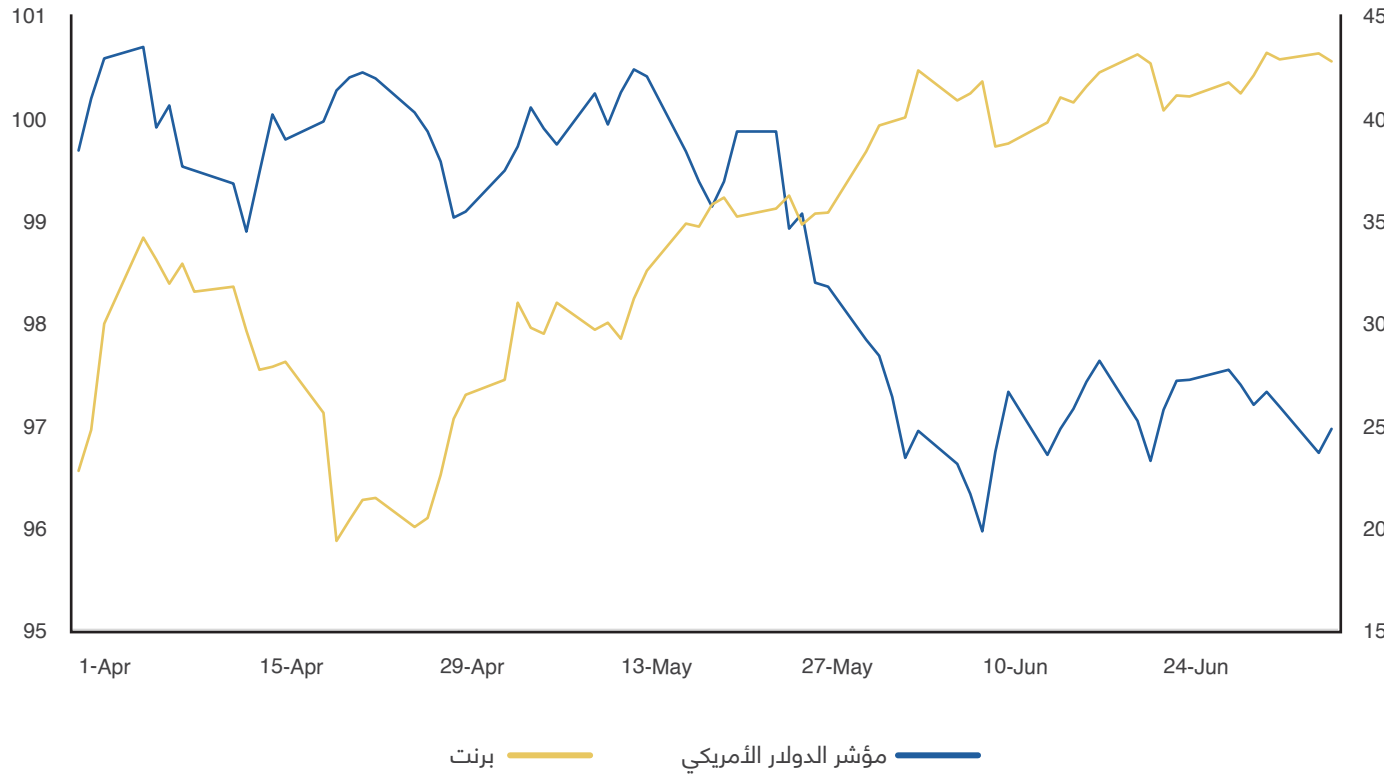
تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد



تصنيف أسهم المتداولين: نظرًا لعدم تقلص عجز التحوط، قام مديرو الأموال في يوم 7 يناير بملء فراغ ضغط التحوط للمتداولين ذوي المراكز طويلة الأمد، والناتج عن تراجع مقايضات تجار المبادلة. فيما عادت في الربع التالي صفقات شراء تجار المقايضة إلى مستوياتها السابقة تقريبًا، بينما انكمشت صفقات الشراء طويلة الأمد بالمثل وشهدت ركودًا منذ ذلك الحين. كما قام مديرو الأموال مؤخرًا -استنادًا إلى بيانات أسهم فئة المتداولين- بزيادة مراكزهم الطويلة قليلًا، واتخذ كل من المنتجين وتجار المبادلة مراكزًا طويلة لتعويض عجز التحوط. ورغم ذلك فإنه من المتوقع أن تزداد المراكز الطويلة لمدير الأموال تدريجيًا بالتزامن مع ارتفاع الأسعار.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع وانحسار المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل أسعار خام برنت وفقًا لبورصة إنتركونتيننتال



من غير المتوقع أن ترتفع أسعار خام برنت بشكل ملحوظ؛ وذلك بسبب استمرار استقرار مؤشر الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2020م، بينما سيرتفع الطلب على النفط تدريجيًا بعد الربع الثالث من عام 2020م، باستثناء تلك الدول التي ما زالت تتعافى من آثار الجائحة، مثل الصين التي تستفيد في الوقت الراهن من تراجع أسعار كل من خام برنت والدولار الأمريكي لملء مخزونها.

المصدر: بلومبيرغ، 07 يوليو عام 2020م.

كلمة العدد: دعونا نتفاعل بعالم ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

توزيع اللقاحات، على افتراض أنها ستكون جاهزة بحلول هذا الوقت.

• ستحتاج الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++) إلى تعزيز عزمها، وتحقيق التوازن في السوق من خلال الحفاظ على تخفيضات شهر يونيو العميقة طوال الفترة بأكملها.

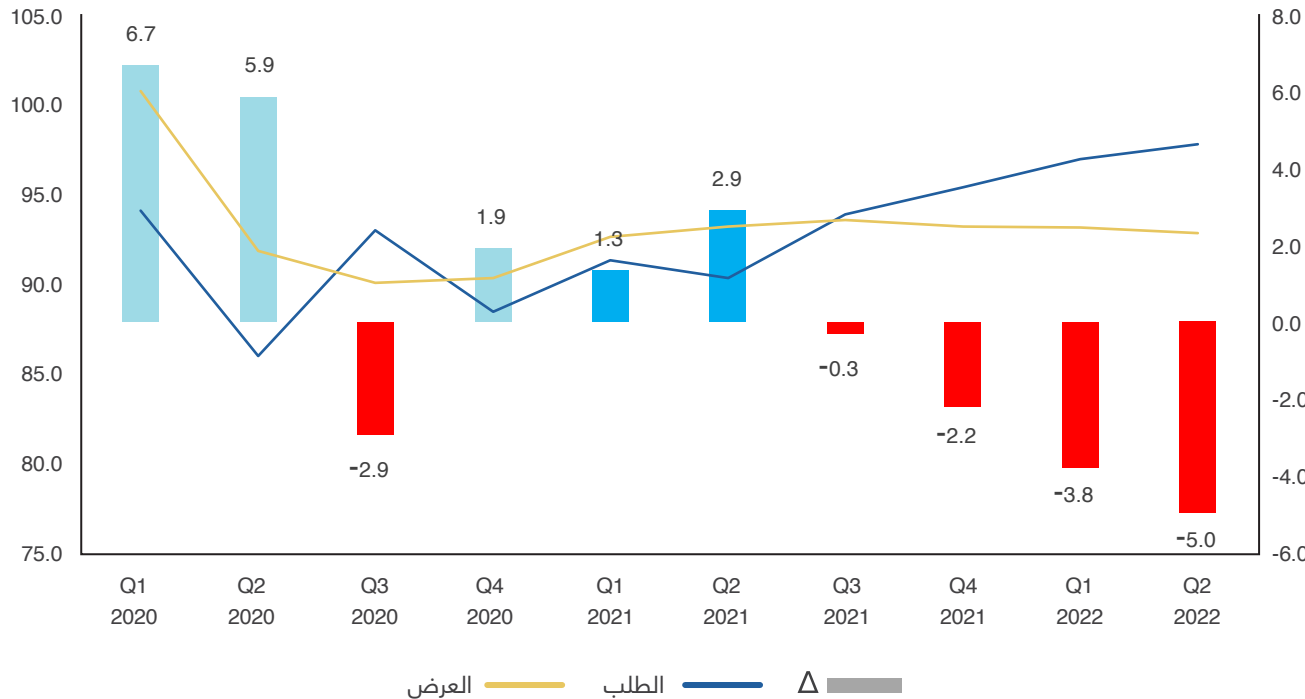
• تراجع الطلب العالمي على النفط في الربع الرابع من عام 2020م. إلا أن هذا الانخفاض سيكون أصغر بكثير مما كان عليه في الربع الثاني بسبب الاستجابات العامة الأكثر فاعلية -ارتداء الكمامات والحفاظ على المسافة الاجتماعية الآمنة وغيرها- فضلًا عن التدخلات الحكومية الأسرع وتيرة. لذا سيكون تأثير الربع الثاني من عام 2021 أصغر حجمًا؛ لأنه سيكون بمثابة إجراء مؤقت أثناء

بينما يسعى العالم إلى عودة الحياة الطبيعية مجددًا، تبقى الحقيقة المزعجة ماثلة في أن انتشار فيروس كورونا المستجد ما زال مستمرًا، ويبدو -لحسن الحظ- أن شدته تتضاءل، وأن تحسين طرق علاج الحالات الوخيمة منه يخفض معدل الوفيات بنحو ملحوظ. فيما تشير الدلائل الأخرى إلى العكس، مما يعني أن قابلية انتقال المرض قد تزداد في بعض سلالات الفيروس الجديدة، بالتزامن مع وجود نسبة كبيرة من الحالات غير المصحوبة بأعراض. ورغم ذلك فإننا جميعًا نتشارك نفس المخاوف من احتمال حدوث موجة ثانية أو حتى ثالثة من هذا الوباء، كما شهدناه في وباء الإنفلونزا الأسبانية.

قام فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) -بفرض دراسة النتائج المحتملة للموجة الثانية من هذا الوباء- بتشغيل نسخة ثانية من النموذج مع استصحاب الافتراضات التالية:

• ظهور أعداد كبيرة من الحالات الجديدة في نهاية الربع الثالث من عام 2020م، واتخاذ تدابير الحجر الصحي الثانية في الربع الرابع من عام 2020م بالتزامن مع انفتاح الاقتصادات مجددًا في بداية الربع الأول من عام 2021م. قد يتطلب تطوير اللقاحات وتوزيعها على النطاق الضروري لوقف انتشار الفيروس إقفال تام أصغر حجمًا في الربع الثاني من عام 2021م للمناطق التي لم تكتسب مناعة.

رصيد العرض والطلب الفصلي، الربع الأول من عام 2020م، الربع الثاني من عام 2022م (مليون برميل في اليوم)



كلمة العدد: دعونا نتفاعل بعالم ما بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

Δ	2021	Δ	2020	2019	
2.36	92.7	-9.55	90.3	99.9	الطلب
-0.09	93.1	-7.39	93.2	100.6	العرض
	0.430		2.882	0.716	Δ

نلاحظ على ضوء هذه الأحداث، أن تخفيضات أوبك وشركائها لم تكن مفيدة لأعضاء أوبك فحسب، وإنما لجميع منتجي الطاقة. غير أن المخاوف بشأن الموجة الثانية من الفيروس تظل ماثلة بالتزامن مع استمرار ارتفاع عدد حالات الإصابة به لذا نيابة عن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) نتمنى أن تحافظوا جميعًا على هدوئكم وأن تواصلوا حياتكم وأنتم على أحسن ما يرام.

أما في سيناريو الحالة (القاعدية) الأساسية لدينا، وعلى الرغم من أن بعض شركات الزيت الصخري قد قدمت طلبات لإعلان إفلاسها، إلا أننا نقدر أنه قد يتم تمديد مدفوعات القروض لبعض هذه الشركات، وأن تكون قادرة على الاستمرار في الإنتاج وتوسيعه في ظل بيئة سعرية محسنة بسعر أعلى من 40 دولارًا للبرميل. بيد أنه في سيناريو الموجة الثانية من الفيروس ستتم خسارة بعض الإنتاج الصخري للأبد، مما سيسمح لأعضاء أوبك وشركائها بزيادة حصصهم السوقية بمرور الوقت.

وجدنا خلال تحليلنا لهذا السيناريو أن افتراض استمرار الإجراءات الصارمة للدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك (أوبك++) يمكن أن يعيد الثقة إلى الأسواق، في حين سيستمر المزيد من تراجع الإنتاج من مصادر أخرى مثل الزيت الصخري والرمال النفطية. وعلى الرغم من أن الأسعار قد تصل إلى 20 دولارًا للبرميل في النصف الأول من عام 2021م، إلا أنها ستبدأ في الارتفاع بوتيرة بطيئة اعتبارًا من أواخر عام 2021م بالتزامن مع عودة الأسواق إلى حالة العجز، لكنها ستظل في نطاق يتراوح ما بين (25-37) دولارًا للبرميل حتى حلول عام 2022م.

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثًا مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2020 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل عملية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناءً على هذا التقرير، أو الاستفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

عادة ما يستخدم فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) توقعات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بصندوق النقد الدولي. ورغم ذلك -ونظراً للتوقيت الذي تصدر فيه هذه المطبوعة- فقد استخدمنا بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بمؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي، كما قمنا بتعديل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعديد من الدول بناءً على تحليلاتها الخاصة.

تمت الاستعانة في إعداد هذا التقرير بالمعلومات الصحيحة حتى شهر يوليو عام 2020م.





www.kapsarc.org